افتتاح إجراء التسوية الوقائية وأثرها في نظام الإفلاس السعودي "دراسة مقارنة"

د. علي صالح الزهراني

أستاذ القانون التجاري المشارك- قسم القانون- كلية إدارة الأعمال

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

a.alzahrani@psau.edu.sa

(ISSN: 2537 - 0758)

افتتاح إجراء التسوية الوقائية وأثرها في نظام الإفلاس السعودي "دراسة مقارنة"

د. علي صالح الزهراني

المستخلص:

يعالج هذا البحث موضوع الآثار القانونية التي تترتب على افتتاح التسوية الوقائية في النظام السعودي التي تطال المطالبات والعقود، وذلك بالمقارنة مع القانون المصري والإماراتي. وقد خصص المبحث التمهيدي للتعريف بالتسوية الوقائية في التشريع والفقه، كما سعى إلى تحديد طبيعتها القانونية، ثم ميز بينها وبين التسوية الودية والتنظيم المالي والتصفية.

أما المبحث الثاني فقذ تناول الشروط التي يجب توافرها في طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية سواء كانت الشروط شكلية أو إجرائية.

أما المبحث الثالث فقد عالج أثر افتتاح الإجراءات على المطالبات والعقود. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وكان من أهمها أن النظام السعودي يحقق توازنًا ومرونة كبيرة بين مصالح المَدين والدائنين، كما كشفت الدراسة عن الحاجة لوضع معايير مفصلة لتنظيم عملية تعليق المطالبات.

الكلمات المفتاحية: التسوية الوقائية، الإفلاس، التعثر المالي، تعليق المطالبات، المَدين، الدائن.

Opening Protective Settlement Procedures and Their Effects in the Saudi Bankruptcy Law: A Comparative Study

Abstract:

This research addresses the legal effects that arise from the initiation of protective settlement procedures under the Saudi legal system, particularly their impact on claims and contracts, in comparison with Egyptian and Emirati laws. The introductory chapter is dedicated to defining preventive settlement in legislation and jurisprudence while also determining its legal nature. It distinguishes preventive settlement from amicable settlement, financial reorganization, and liquidation. The second chapter

examines the conditions required for filing a request to initiate preventive settlement procedures, covering both formal and procedural requirements. The third chapter analyzes the impact of opening these procedures on claims and contracts. The study concludes with a set of findings and recommendations, the most notable being that the Saudi system achieves a significant balance and flexibility between the interests of debtors and creditors. Additionally, the study highlights the need to establish detailed criteria for regulating the suspension of claims.

Keywords: Preventive settlement, bankruptcy, financial distress, suspension of claims, debtor, creditor.

مقدمة

تماشيًا مع النهضة الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، جاء نظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥٠ وتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨هـ، متضمنًا إطارًا قانونيًّا متكاملًا لمعالجة قضايا التعثر المالي والإفلاس عن طريق عدد من الأدوات القانونية مثل التنظيم المالي والتسوية والوقائية والتصفية، بحيث جاء مسايرًا للتطورات التشريعية الوطنية، ومستهدفًا حماية حقوق المدينين والدائنين، وتحقيق التوازن بين مصالحهم، وتوفير حلول قانونية تمكن المَدين من الحصول على فرصة لتصحيح أوضاعه المالية والتعافي، وحمايته من الدخول في مرحلة الإفلاس وتداعياتها السلبية بما يعزز الثقة في السوق السعودي واستقراره، ويسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق خلق بيئة استثمارية آمنة ومحفزة.

وفي هذا الإطار، أقر النظام الأحكام الخاصة بإجراءات التسوية الوقائية إحدى الأدوات القانونية المهمة التي تمنح المَدين المتعثر فرصة لإعادة هيكلة التزاماته المالية قبل بلوغ مرحلة الإفلاس، وبالتالي يتمكن من الاستمرار في ممارسة نشاطه التجاري أو المهني الهادف لتحقيق الربح بما يمكن أيضًا من الحد من الخسائر المتوقعة للمدينين والدائنين. وقد خصص النظام الفصل الثالث منه لتنظيم إجراءات التسوية الوقائية وشروط افتتاح إجراءاتها، حيث يمنح المَدين فرصة لإعادة هيكلة ديونه قبل الدخول في مرحلة الإفلاس، مع ضمان الحماية اللازمة لحقوق الدائنين.

(ISSN: 2537 - 0758)

فوفقًا للمادة ١٣ من النظام يجوز للمدين التقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائي إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يُخشى معها تعثره، أو إذا كان متعثرًا، أو مفلسًا. كما تناولت المواد ١٤-١٦ الشروط الواجب توافرها في طلب افتتاح إجراءات الإفلاس بما في ذلك إرفاق المقترح والمعلومات والوثائق ذات العلاقة، ونبذة عن الوضع المالي للمدين، وتأثيرات الوضع الاقتصادي فيه، وتصنيف اى فئات، وتحديد موعد لنظر الطلب، ويحق للمحكمة افتتاح الإجراء في بعض الأحوال، أو رفض الطلب في أحوال أخرى، كما يمكنها تأجيل النظر في الطلب لبعض الأسباب.

أما المواد ١٧-٢١ فقد عالجت المسائل المتعلقة بتعليق المطالبات وما يترتب عليها من آثار قانونية. ونظمت المواد ٢١-٢٦ الجوانب القانونية المتعلقة بالعقود القائمة وكيفية تنظيمها والآثار القانونية التي تلحق بها عند صدور حكم افتتاح إجراءات التسوية الوقائية. وأخيرًا عالجت المواد ٢٧-٤١ الأحكام الخاصة بالتصويت على المقترح، وتقديم طلب التصديق على المقترح إلى المحكمة التجارية ومتطلبات التصديق، ثم نظمت الجوانب المتعلقة بالتبليغ والإيداع وإنهاء الإجراءات.

وحيث إن افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وما يترتب عليه من آثار قد يثير بعض الغموض والتساؤلات القانونية بدلًا من توفر شروط الاستحقاق في حق المَدين ومدى قدرته على تلافي الدخول في مرحلة الإفلاس بعد الحكم بافتتاح إجراءات التسوية الوقائية وكذلك حول مدى كفاءة هذه القواعد في المحافظة على حقوق الدائنين وأطراف العقود القائمة بعد افتتاح إجراءات التسوية الوقائية والموازنة بين حقوقهم وحقوق المدينين؛ لذا جاء هذا البحث لدراسة إجراءات افتتاح التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي، والآثار المترتبة على ذلك، من خلال تحليل الأسس القانونية المنظمة لهذه الإجراءات، والوقوف على شروط افتتاحها ومتطلباته، فضلًا عن دراسة انعكاساتها على المركز القانوني لكلٍّ من المَدين والدائنين، سواء فيما يتعلق بالمطالبات المالية أو العقود القائمة، كما يتناول البحث أيضًا دور المحكمة في الإشراف على هذه الإجراءات، وآليات التوازن بين حماية المدينين وضمان حقوق الدائنين.

هذا بالإضافة إلى المقارنة بين النظام السعودي وبعض الأنظمة القانونية الأخرى، مثل القانون المصري والإماراتي، بهدف استجلاء مدى فعالية النظام السعودي في تحقيق الأهداف المرجوة من التسوية الوقائية، وإبراز نقاط القوة، والوقوف على التحديات، ومحاولة إيجاد حل لها، مما يسهم في تقديم رؤية متكاملة حول كفاءة النظام الحالي وإمكانية تطويره بما يعزز استقرار الاقتصاد السعودي ويحقق مستهدفاته.

إشكالية البحث:

عندما تقضي المحكمة بافتتاح إجراءات التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي فإنها تتيح للمدين أحد الأدوات القانونية المهمة التي تهدف إلى تمكينه من معالجة تعثره المالي دون اللجوء إلى الإفلاس، مما يمكنه من الاستمرار في ممارسة نشاطه وتوفير حماية للدائنين. ومع ذلك فقد يثير هذا الإجراء العديد من الإشكالات والتساؤلات القانونية والعملية التي تثار حول مدى كفاءة الشروط والإجراءات النظامية المتطلبة لافتتاح التسوية الوقائية، ومدى تأثير هذه الإجراءات على حقوق الدائنين وغيرهم من الأطراف، خاصة فيما يتعلق بتعليق المطالبات، وإمكانية تعديل العقود القائمة. وعليه يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما الأثر القانوني المترتب على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي، **وللوصول للإجابة على هذا السؤال يتطلب ذلك الإجابة على الأسئلة التالية:**

- ما التسوية الوقائية؟ وما طبيعتها القانونية؟ وكيف يمكن تمييزها عن غيرها من أدوات الإفلاس المشابهة؟
- ما شروط ومتطلبات افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وفقًا لنظام الإفلاس السعودي؟
- ما دور المحكمة التجارية في افتتاح إجراءات التسوية الوقائية؟
- ما أثر افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على المطالبات؟
- ما أثر افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على العقود؟

نطاق البحث:

ينحصر نطاق هذه الدراسة في التركيز على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وفقًا لما نصت عليه مواد الفصل الثالث من نظام الإفلاس السعودي، دون التطرق لأية آثار

(ISSN: 2537 - 0758)

قد تترتب على التسوية الوقائية نفسها أو إجراءات التسوية الوقائية الخاصة بصغار المدينين المنصوص عليها بالفصل السادس من النظام، كما ستعمل الدراسة على تحليل آثار افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على المطالبات والعقود القائمة، دون الخوض في الآثار الناتجة عن التسوية الوقائية من الإفلاس.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. توضيح مفهوم وإجراءات التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي.
٢. الوقوف على شروط افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وفقًا لنظام الإفلاس السعودي.
٣. التمييز بين التسوية الوقائية وما يتشابه معها من أدوات الإفلاس الأخرى.
٤. تحليل الآثار القانونية الناجمة عن افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على المطالبات المالية.
٥. تحليل الآثار القانونية الناتجة عن افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على العقود القائمة.
٦. مناقشة سلطات المحكمة تجاه طلبات افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، وتقييم مدى فعاليتها في حماية المصالح المختلفة.
٧. مقارنة النظام السعودي بالتشريعات المقارنة كلما استلزم ذلك.
٨. تقديم توصيات من شأنها تعزيز كفاءة إجراءات التسوية الوقائية وتحقيق أهدافها بأفضل شكل ممكن.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في التالي:

١. المساعدة في فهم الجوانب القانونية التي تترتب على افتتاح إجراءات الإفلاس وفقًا لنظام الإفلاس السعودي.
٢. يحتوي على مقارنات بين النظام السعودي والقوانين المقارنة، مما يسهم في استخلاص أفضل الممارسات الدولية القابلة للتطبيق في التشريع السعودي.

٣. يقدم تصورًا واضحًا للدائنين والمتعاقدين عن الآثار القانونية التي تطولهم عند الحكم بافتتاح إجراءات التسوية الوقائية.
٤. يبين للمدينين ولا سيما أصحاب المشروعات الفردية والصغيرة والمتوسطة كيف يمكن أن يساعدهم افتتاح إجراءات التسوية الوقائية في تفادي الإفلاس ويمكنهم من الاستمرار في أنشطتهم.
٥. تقديم تصور واضح عن مدى توافق النظام السعودي مع التشريعات العالمية ذات العلاقة.
٦. يقدم توصيات من شأنها العمل تحسين النظام الحالي وتعزيز قدرته في الموازنة بين مصالح المَدين والدائنين.
٧. يوفر إطارًا قانونيًا متكاملًا يمكِّن القضاة والمحاميين وغيرهم من القانونيين من الاستناد إليه عند ممارستهم لأعمالهم.

منهجية البحث:

حتى يتسنى لهذا البحث تحقيق أهدافه بما يتوافق مع طبيعة هذا النوع من الدراسات، فإنه سيعتمد على المنهج الوصفي، حيث يتولى وصف النصوص والأحكام القانونية المنظمة لإجراءات التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي ولائحته التنفيذية ويقترن ذلك بتبني المنهج التحليلي لتحليل وتفسير أثر هذه النصوص على شروط افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وتأثيرها على المطالبات والعقود القائمة. وأخيرًا يتبنى هذا البحث المنهج المقارن حيث ستتم مقارنة النظام السعودي مع القانون المصري، لغرض استنتاج التشابه والاختلاف والتمكن من الوصول إلى تقييم واضح للنظام السعودي وقدرته على حفظ حقوق المدينين والدائنين والموازنة بين حقوقهم.

خطة البحث:

المبحث التمهيدي: ماهية إجراءات التسوية الوقائية.

المبحث الأول: إجراءات افتتاح التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي.

المبحث الثاني: الآثار القانونية المترتبة على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث التمهيدي
ماهية إجراءات التسوية الوقائية

تُعد التسوية الوقائية من الأدوات القانونية التي يتيحها النظام السعودي للمدين كغيره من القوانين المقارنة، وتمكنه من تلافي إعلان إفلاسه وتجنب تحمل التبعات الاقتصادية والقانونية التي تنجم عن ذلك، مع منحه الفرصة للاستمرار في ممارسه نشاطه، ويفترض هذا بعد أن يتعذر على المَدين الوصول إلى صلح ودي مع دائنيه الذين قد يتوجسون من ذلك نتيجة لعدم وجود رقابة قضائية على هذا النوع من الصلح. وحيث إن هذه الأداة تتم تحت رقابة القضاء ولا يستفيد منها إلا المَدين حسن النية الذي تنطبق عليه شروط استحقاقها، فيُخصص هذا المبحث للتعريف بالتسوية الوقائية وطبيعتها القانونية وذلك في المطلب الأول، كما ستضمن أيضًا التمييز بينها وبين ما يتشابه معها من أدوات الإفلاس الأخرى وذلك في المطلب الثاني.

المطلب الأول
مفهوم التسوية الوقائية وطبيعتها

يعالج هذا المطلب المفهوم التشريعي والفقهي للتسوية الوقائية وذلك في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فيتناول الطبيعة القانونية للتسوية الوقائية، **وذلك على النحو التالي:**

الفرع الأول
مفهوم التسوية الوقائية في النظام والفقه القانوني

يُعرّف نظام الإفلاس السعودي في إجراء التسوية الوقائية بأنها "إجراء يهدف إلى تيسير توصل المَدين إلى اتفاق مع دائنيه على تسوية لديونه ويحتفظ المَدين فيه بإدارة نشاطه"[1]. كما يعرف المشرع الإماراتي التسوية الوقائية بأنها "إجراءات يتم اتخاذها بناء على طلب المَدين تهدف إلى مساعدته على الاستمرار في نشاطه التجاري والوفاء بديونه من خلال تطبيق المَدين لمقترح التسوية الوقائية، مع استمرار المَدين في إدارة أعماله وأمواله بشكل اعتيادي، وهي إجراءات تصادق عليها محكمة الإفلاس وتشرف على

[1] المادة (١) نظام الإفلاس، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ٢٨ /٥/ ١٤٣٩هـ.

تنفيذها"[٢]. وفي المقابل يعرف القانون المصري الصلح بأنه: "طلب يتوقى به المَدينُ سيئُ الحظ إشهار إفلاس"[٣]. باستقراء تعريف المنظم السعودي لإجراء التسوية الوقائية نجد أنه جاء مختصرًا ويتشابه مع مفهوم التسوية الودية (الصلح الودي)، على عكس تعريف القانون الإماراتي الذي كان أكثر تفصيلًا وتحديدًا، مما يغلق باب التأويل، والتفسير الذي يعيب النص التشريعي، ويسهل على المحكمة أداء مهمتها، ودورها في تطبيق القانون، وجعله موضع التنفيذ، كما يسهل على أصحاب الشأن التعرف على مقصد المشرع من ذلك القانون، والتمييز بينه وبين غيره من الإجراءات المشابهة.

كذلك نجد أن المنظم السعودي قد استخدم لفظ "المَدين" بدلًا من لفظ "التاجر"، كما كان في النظام (الملغى) الذي اشترط صفة التاجر لأعمال أحكام التسوية الوقائية، مما جعل بعض شراح القانون يرى أن ذلك يعد قصورًا من جانب المنظم السعودي[٤]، وهو هنا يتشابه مع المشرع المصري الذي أتى بنفس المعنى، وكلا النظامين قد أغفل أهم سمة من سمات التسوية الوقائية وهي أنها تحت رقابة وإشراف القضاء، وهو ما يميزها عن غيرها من الإجراءات، سواء التسوية الودية أو الصلح الودي.

ويمكن ملاحظة أن كلًّا من المنظم السعودي والمشرع المصري رغبا بترك الأمر للقضاء لتحديد المقصود بالمدين الذي يخضع لأحكام إجراءات التسوية الوقائية، وذلك بالرجوع للنصوص القانونية التي تنظم من ينطبق عليه مفهوم المَدين، وإن كان المنظم السعودي قد أحسن عندما أتى بلفظ اتفاق لبيان أن التسوية الوقائية رغم أنها إجراء يتم تحت الإشراف الكامل للقضاء، إلا أنه يتم بعد مفاوضات بين المَدين التاجر ودائنيه، ولولا رغبة الأطراف في الوصول لهذا الاتفاق ما تحققت التسوية الوقائية بإجراءاتها.

---

[٢] المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٥١) لسنة ٢٠٢٣ إعادة التنظيم المالي والإفلاس الاماراتي.

[٣] المادة (١) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس المصري رقم (١١) لسنة ٢٠١٨.

[٤] بندر بن خالد الذبياني، وإبراهيم بن الجهني، التسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد دراسة تحليلية، مجلة كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، طنطا، مج ٣٦، ع ٤، ٢٠٢١، ٦٢٨-٦٩١.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويُحسب للمنظم الإماراتي أنه عرف التسوية الوقائية بأنها وسيلة تقي المَدين من الإفلاس ومساعدته على الاستمرار في نشاطه التجاري من أجل الوفاء بديونه، وذلك في ضوء الخطة المقدمة من المَدين وتشملها التسوية الوقائية، كما يتفق كل من المنظم السعودي والإماراتي والمصري بأن كلًّا منهم لم يغل يد المَدين عن ممارسة نشاطه بشكل اعتيادي، ولكن جعله يمارس ذلك طبقًا لإجراءات وإشراف قضائي حفظًا لحقوق الدائنين، ومنعًا لتهرب المَدين، وإضراره بأصحاب المصالح الذين أتوا للقضاء برغبتهم من خلال إجراءات التسوية الوقائية، وتحملهم لتعثر ذلك المَدين التاجر.

التسوية الوقائية (الصلح الواقي) من التفليس كما يظهر من تسميته هو نظامٌ الغرضُ منه تمكين التاجر من أن يحول دون الحكم بإشهار إفلاسه باتفاق يعده مع دائنيه وبمراعاة شروط خاصة، وهذا يختلف عن الصلح البسيط الذي يعقب إشهار إفلاس، والذي ينتهي به إلى الإفلاس بحيث تعود للمفلس كل حقوقه الخاصة بإدارة أمواله والإشراف عليها، وهو بمنزلة اتفاق قضائي، بمعنى أنه لا بد للحصول عليه من تصديق المحكمة بعد موافقة أغلبية خاصة من الدائنين. وهو بذلك يتشابه مع إجراء التسوية الودية في أن كليهما يرميان إلى وقاية المَدين من الإفلاس ومن عواقبه، إلا أن التسوية تختلف عن الصلح في أنها تستلزم إجماع الدائنين عليها مع المَدين، وتتم بغير حاجة إلى تصديق المحكمة[٥].

وعرف جانب من الفقه القانوني الصلاح الواقي من الإفلاس بأنه " اتفاق بين الندين التاجر حسن النية سيئ الحظ من جانب وأغلبية دائنيه من جانب أخر، وذلك بهدف توقي هذا المدين من شهر إفلاسه وما يترتب على ذك من آثار، وذلك عن طريق القضاء من خلال حط جزء من ديونه او تأجيل ميعاد استحقاقها او الأمرين معا"[٦].

---

[٥] عبد الحميد الشواربي، موسوعة الإفلاس، دار الكتب والدراسات العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٢٢.

[٦] محمد عبد المقصود غانم، شرح قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس، ط ١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ١٤٤١هـ، ص ٥٧.

وعرفها آخر بأنه "خطة اختيارية يتقدم بها المدين في حالات[٧] معينة للمحكمة التجارية، تتضمن طلب افتتاح إجراء تسوية وقائية بينه وبين دائنيه في مدة محددة إذا صوت النصاب المطلوب من الدائنين بمختلف فئاتهم على مقترح التسوية، وتصادق المحكمة على فتح هذا الإجراء رذا توفرت شروط معينة منصوصة في النظام، أو ترفضه في حالات معينة، وإذا صادقت المحكمة علي الإجراء اصبح ملزماً لجميع الدائنين ولا تغل يد المدين عن إدارة نشاطه.." ويتميز هذا التعريف بإبراز فكرة إعادة الترتيب المالي، وليس مجرد تجنب الإفلاس، كما يسلط الضوء على أهمية تحقيق التوازن بين المَدين والدائنين، مما يعكس تطور النظام السعودي في استيعاب المعايير الدولية في هذا المجال[٨].

وبناء على ما سبق نجد أن شراح القانون قد تناولوا مفهوم التسوية الوقائية كل من وجهة نظره وليس ما يجب أن تكون عليه التسوية الوقائية، أو الميل إلى ما ذهب إليه المشرع الوطني، ولكن اتفقوا على أن التسوية الوقائية هو إجراء قانوني يهدف إلى منع إشهار إفلاس التاجر، ومنحه فرصة لإعادة تنظيم وضعه المالي بإدارة أمواله تحت إشراف قضائي، ولضمان جدية مقترح التسوية الوقائية للحفاظ على حقوق الدائنين المنضمين إلى خطة التسوية، لذا يُمكن ملاحظة أن التعريف النظامي السعودي هو الأقرب للتطبيق العملي في المملكة، حيث يجمع بين المرونة في إعادة ترتيب الديون والرقابة القضائية اللازمة لحماية حقوق الأطراف المختلفة.

---

[٧] صالح بن محمد الهمامي، حقوق المَدين في إجراء التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج ٥، ع ٢٥، ٢٠٢١، ص٣٢.

[8] See, Michigan Legal Publishing Ltd., Federal Rules of Bankruptcy Procedure; 2022 Edition: With Statutory Supplement, 2022nd ed., Michigan Legal Publishing, 2022.

(ISSN: 2537 - 0758)

الفرع الثاني
الطبيعة القانونية للتسوية الوقائية في النظام السعودي

أجاز المنظم عدة وسائل قانونية للأخذ بيد التاجر حتى لا يصل إلى حالة التوقف عن الدفع وإشهار الإفلاس[٩]، ومن تلك الوسائل التسوية الوقائية أو الصلح الواقي كإحدى الآليات القانونية المهمة، ويعد إجراء التسوية الوقائية (الصلح الواقي من الإفلاس) أحد أهم الوسائل التي تهدف إلى تمكين المَدين حسن النية من تجنب إشهار إفلاسه، باتفاق يعقده مع أغلب دائنيه أمام القضاء[١٠]؛ مما يحقق التوازن بين مصلحة المَدين وحفظ حقوق الدائنين، حيث توفر آلية قانونية تُمكِّن المَدين من تجاوز أزماته المالية دون الحاجة إلى إعلان إفلاسه أو تصفية أصوله، وعند النظر إلى طبيعة تلك التسوية نجد أنها ذات طبيعة قانونية متعددة، حيث تجمع بين الطابع الاختياري والتعاقدي، وخضوعها للرقابة القضائية، مما يجعلها نموذجًا متوازنًا بين إجراءات الإفلاس القسرية وإعادة التنظيم المالي.

وأهم ما يميز هذا الإجراء عن غيره من إجراءات الإفلاس الأخرى أنها إجراء طوعي، حيث يتقدم المَدين بنفسه بطلب لافتتاح الإجراءات، شريطة ألا يكون قد توقف عن سداد ديونه، وأن يكون في وضع يسمح له بإدارة أعماله خلال فترة الإجراء[١١].

لا يفرض النظام السعودي على المَدين الدخول في هذه التسوية، على عكس بعض الأنظمة التي قد تُلزم المَدين المتعثر باتباع إجراءات إعادة التنظيم المالي في حال تجاوزت ديونه حدًّا معينًا، ويُبرر هذا الطابع الاختياري بكون التسوية الوقائية تُعد آلية

---

[٩] سميحة القليوبي، الأسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٩.

[١٠] حسين الماحي، تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩.

[١١] أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، المدينة المنورة، مج ٥٣، ع ١٩٢، ٢٠٢٠، ٦٢٣-٦٦٦.

استباقية تُساعد المَدين على معالجة مشاكله المالية قبل الوصول إلى مرحلة الإفلاس الفعلي، مما يُعزز دوره في إدارة أزماته المالية دون تدخل إجباري من القضاء أو الدائنين[١٢]، حيث تعتمد في جوهرها على مفهوم الاتفاق التعاقدي بين المَدين ودائنيه، بأن يقوم المَدين بإعداد خطة تسوية تُحدد كيفية سداد ديونه وتحديد آجال الدفع، وتخضع في تنفيذها لموافقة الدائنين عبر آلية تصويت يحددها النظام. إذن فهي علاقة تعاقدية.

وعرفها جانب من اللغويين بأن إجراء التسوية أو الصلح هو معاقدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم ويتوصل بها إلى توافق بين المختلفين[١٣].

وأكد على تلك الطبيعة جانب آخر من الفقه النظامي، حين عرف الصلح بأنه: "عقد يحسم به الطرفان نزاعًا قائمًا، أو يتوقيان به حصول نزاع محتمل"[١٤]، حيث بموجب هذا العقد ينزل كل منهما على وجه التفاعل عن جزء من ادعاء له يتصل برابطة قانونية قائمة بينهما. وأكد آخر على تلك الطبيعة التعاقدية، حين عرف التسوية الوقائية (الصلح الواقي من الإفلاس) بأنها: نظام يستهدف حماية المَدين التاجر حسن النية سيئ الحظ الذي تضطرب أحواله المالية من خطر الإفلاس، وذلك باتفاق مع الدائنين، وتحت إشراف القضاء بهدف الحيلولة دون الحكم بإشهار إفلاسه، فهو تسوية ودية قد يتم الوصول إليه قبل الحكم بإشهار إفلاس، وقد يتم بعد الحكم بإشهار إفلاس، ويعقده المَدين مع أغلبية الدائنين، وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية[١٥].

---

[١٢] انظر صالح بن محمد الهمامي، حقوق المَدين في إجراء التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

[١٣] زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

[١٤] عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الطبعة الثالثة، الجزء الخامس، المجلد الثاني، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠. ص ٣٩٧.

[١٥] محمد بهجت قايد، عمليات البنوك والإفلاس وفقًا لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

وعند تحليل تلك التعاريف نجد أنها تؤكد على التالي:

- الطابع التعاقدي هو السمة المميزة بين التسوية الوقائية وغيرها من إجراءات الإفلاس، حيث لا يتم فرض الحلول على الأطراف، بل يتم الوصول إلى اتفاق بالتراضي، مما يُعطي الأطراف حرية تحديد الشروط المناسبة وفقًا لظروف المَدين المالية(١٦).
- الطبيعة التعاقدية لا تعني أن التسوية تُنفذ فقط بإرادة الأطراف، بل يجب أن تخضع لمصادقة المحكمة لضمان عدالة الاتفاق، وعدم إلحاق الضرر بأي طرف، مما يعكس التوازن بين الحرية التعاقدية والرقابة القضائية(١٧).
- للمحكمة دور محوري في تنظيم العملية، من خلال التحقق من استيفاء المَدين للشروط القانونية، والإشراف على التصويت، والموافقة النهائية على الخطة، وضمان تنفيذها بشكل عادل، ووفقًا لنظام الإفلاس السعودي، وتُمارس المحكمة رقابة فعالة على جميع مراحل التسوية، **وتشمل هذه الرقابة ما يلي:**

أ- التأكد من أن المَدين لم يتوقف عن السداد قبل تقديم طلب التسوية، مما يمنع إساءة استخدام هذا الإجراء كوسيلة للتهرب من الديون.

ب- الإشراف على عملية التفاوض بين المَدين والدائنين، للتأكد من عدم استغلال أي طرف للآخر، وحماية حقوق جميع الأطراف(١٨).

ج- المصادقة على خطة التسوية بعد موافقة الدائنين، مما يُكسب الاتفاق قوة قانونية تجعل الامتثال له إلزاميًا.

---

(١٦) محمد بهجت قايد، عمليات البنوك والإفلاس وفقًا لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

(١٧) أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

(١٨) انظر صالح بن محمد الهمامي، حقوق المَدين في إجراء التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

وهنا تظهر أهمية الرقابة القضائية على التسوية الوقائية، على الرغم من كونها إجراء تعاقديًّا، إلا إنها ليست مطلقة، بل تخضع لضوابط قانونية تمنع التعسف أو التهرب من الالتزامات المالية، مما يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية والنظام المالي السعودي[١٩].

لذا تعد التسوية الوقائية من الإجراءات القانونية الأكثر مرونة في النظام السعودي، حيث تُتيح للمدين والدائنين تعديل الاتفاقات بما يتناسب مع الظروف المالية للطرفين، مما يجعلها أداة فعالة لمنع انهيار الشركات والمؤسسات الاقتصادية[٢٠]، ولذا لا يجوز منح هذا التسوية لتاجر أو شركة في دور التصفية،[٢١] وكذلك حال إذا تُقدِّم بطلب إلى إدارة الإفلاس لإشهار إفلاس شركة مدنية أو تاجر، وطلب آخر بالصلح من الإفلاس، فلا يجوز الفصل في طلب إشهار الإفلاس إلا بعد الفصل في طلب الصلح[٢٢]، وهو ما يؤكد حرص المشرع على مصلحة كل من المدينين والدائنين؛ مما يحق التوازن بين المصالح تحت إشراف قضائي.

ومن أهم أوجه المرونة التي يوفرها النظام السعودي للمدين في إجراء التسوية الوقائية: إمكانية تعديل خطة السداد وفقًا لتغير الظروف المالية للمدين والسماح للمدين بالحصول على تمويل إضافي خلال فترة التسوية لمساعدته على تنفيذ التزاماته وإمكانية إعادة التفاوض على شروط الاتفاق إذا طرأت تطورات جديدة تؤثر على التنفيذ[٢٣].

كما تُظهر هذه المرونة أن التسوية الوقائية ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي إجراء وظيفي يهدف إلى الحفاظ على استدامة النشاط الاقتصادي وضمان حماية الحقوق المالية لجميع الأطراف.

---

[١٩] أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق

[20] Aurelio Gurrea-Martínez, Reinventing Insolvency Law in Emerging Economies, Oxford University Press, 2024, P.8.

[٢١] المادة ٤/٣٠ من قانون الصلح المصري لسنة ٢٠١٨.

[٢٢] المادة ٣٤ من قانون الصلح المصري لسنة ٢٠١٨

[٢٣] انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

وبناء على ما سبق يتبين أن الطبيعة القانونية للتسوية الوقائية في النظام السعودي تعد نموذجًا متطورًا يجمع بين الطابع الاختياري والتعاقدي وفي حدود الرقابة القضائية، مما يمنحها خصوصية قانونية تميزها عن إجراءات الإفلاس القسرية، فهي من جهة تمنح المَدين حرية اختيار التسوية كحل استباقي قبل الوصول إلى الإفلاس، ومن جهة أخرى تخضع العملية في جميع مراحلها لإشراف المحكمة لضمان العدالة وعدم استغلال أي طرف للآخر، حيث تُمثل مرونة التسوية الوقائية أحد أهم مزاياها، فتُتيح إجراء تعديلات مستمرة وفقًا للظروف المالية للطرفين، مما يجعلها أداة قانونية فعالة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي داخل المملكة وقادرة على تحقيق أهداف التسوية الوقائية التي أهمها حماية المَدين من الدخول في التصفية الإجبارية، والعمل على تحيق التوازن بين مصالح المَدين والدائن، وتحفيز الشركات المالية على تقديم الدعم المالي للمدينين المتعثرين بكل ثقة، وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن الإفلاس على الاقتصاد الوطني[٢٤]، وأخيرًا تشجيع المدينين على تبني خيار إعادة الهيكلة المالية بدلًا من اللجوء إلى الإفلاس.

المطلب الثاني

التمييز بين التسوية الوقائية وأدوات الإفلاس الأخرى

يتناول هذا المطلب التمييز بين التسوية الوقائية وما يتشابه معها من أدوات الإفلاس الأخرى، حيث سيتم التمييز بينها وبين التسوية الودية في الفرع الأول وبينها وبين إعادة التنظيم المالي في الفرع الثاني وبينها وبين التصفية في الفرع الثالث، **وذلك على النحو الآتي:**

الفرع الأول

التمييز بين التسوية الوقائية والتسوية الودية

تندرج التسوية الوقائية والتسوية الودية تحت أدوات إعادة هيكلة الديون، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما من حيث الطبيعة القانونية، والقوة التنفيذية، ومدى تدخل

(24) See, O. Kayode Akinsola and Farinu Hamzah, "Legal Mechanisms for Corporate Restructuring: Understanding the Legal Landscape of Mergers, Acquisitions, and Bankruptcy Proceedings," 2025.

القضاء، فكلا الإجراءين يهدفان إلى تسوية ديون المَدين خارج إطار الإفلاس الإجباري، من خلال التفاوض بين المَدين والدائنين، إلا أن التسوية الوقائية تخضع لإشراف المحكمة، بينما تتم التسوية الودية دون أي تدخل قضائي[٢٥].

تعد التسوية الودية اتفاقًا خاصًا بين الأطراف، يتم الوصول إليه عن طريق مفاوضات مباشرة بين المَدين ودائنيه دون تدخل قضائي، مما يجعلها إجراء غير رسمي من الناحية القانونية، حيث تُعتمد هذه التسوية عادةً كحل أولي لتجنب اللجوء إلى إجراءات الإفلاس الرسمية، فيمكن للأطراف الاتفاق على جدولة الديون، وتخفيض المبالغ المستحقة، أو منح تسهيلات مالية.[٢٦] لكن في المقابل، لا تُوفر هذه التسوية حماية قانونية كافية للمدين، إذ لا يوجد التزام قانوني يجبر الدائنين على قبول الاتفاق، كما أنه لا يُوجد إطار قانوني يمنعهم من العودة إلى المطالبة بحقوقهم وفق الشروط الأصلية للاتفاقيات السابقة.

أما التسوية الوقائية، فهي إجراء قانوني رسمي وإلزامي، يتم من خلال طلب يقدمه المَدين إلى المحكمة، وتخضع لموافقة الدائنين وتصديق القضاء عليها، مما يمنحها حماية قانونية أقوى، فعلى الرغم من أنها تعتمد أيضًا على مبدأ التفاوض بين المَدين والدائنين، إلا أن موافقة المحكمة تمنحها صفة الإلزام القانوني، مما يحدّ من قدرة الدائنين على التراجع عن الاتفاق أو فرض شروط تعسفية ضد المَدين[٢٧].

ومن أهم الاختلافات بين الإجراءين أن التسوية الودية لا تتمتع بقوة تنفيذية، حيث تعتمد على حسن نية الأطراف والتزامهم الذاتي بالاتفاق المبرم. وبالتالي فإنه إذا قرر أحد الدائنين عدم الامتثال لشروط الاتفاق فإن المَدين لا يملك وسيلة قانونية مباشرة

---

[٢٥] بندر بن خالد الذبياني، وإبراهيم بن الجهني، التسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد دراسة تحليلية مرجع سابق.

[٢٦] انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

[٢٧] هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مجلة كلية الشريعة والقانون، مج ٢٥، ع ٢، ٢٠٢٢، ١٨٨١-١٩١٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

لإجباره على التنفيذ، إذا لم يتم توثيق الاتفاق بشكل رسمي عبر العقود الملزمة أو إثباته لدى الجهات القانونية المختصة.

وفي المقابل فإن التسوية الوقائية تتمتع بقوة تنفيذية فور المصادقة عليها من قبل المحكمة، حيث يصبح الاتفاق ملزمًا قانونيًّا لجميع الأطراف، مما يُجبر الدائنين على الالتزام بشروط السداد الجديدة ويمنعهم من اتخاذ إجراءات فردية ضد المَدين خلال فترة التسوية[٢٨].

وتُؤثر التسوية، سواء الودية أو الوقائية، على المَدين والدائنين بطرق مختلفة، حيث يتمتع كل منهما بمزايا وعيوب تختلف وفقًا لطبيعة الإجراء القانوني المتبع، فبينما تمنح التسوية الودية مرونة للمدين في التفاوض مع الدائنين دون اللجوء إلى المحاكم، إلا إنها لا توفر له أي حماية قانونية ضد مطالبات الدائنين المستقبلية، مما قد يجعله معرضًا للأخطار القانونية في حال فشل الاتفاق أو عدم التزام الدائنين بشروطه[٢٩]، كما أن عدم تعليق المطالبات القانونية الأخرى يعني استمرار الضغوط المالية على المَدين، مما قد يؤثر سلبًا على فرصه في التعافي المالي.

وفي المقابل تُقدم التسوية الوقائية حماية قانونية قوية للمدين، حيث يتم تعليق جميع المطالبات المالية خلال فترة المفاوضات، مما يمنحه مساحة زمنية مناسبة لإعادة ترتيب التزاماته المالية دون ضغوط قانونية أو تنفيذية، أضف إلى ذلك أن خضوعها لإشراف المحكمة يُعد ضمانة لتحقيق العدالة ومنع أي استغلال من قبل الدائنين، الأمر الذي يعزز استقرار الإجراءات ويحد من أي تحركات غير منصفة بحق المَدين[٣٠]. بيد أن هذا النوع من التسوية يُوفر للمدين فرصة إعادة تنظيم أعماله مع استمرار التشغيل، مما

---

[٢٨] انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

[٢٩] بندر بن خالد الذبياني، وإبراهيم بن الجهني، التسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد دراسة تحليلية مرجع سابق.

[٣٠] هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

يُساعده في تحقيق استمرار نشاطه الاقتصادي، وهو ما يميزه عن التسوية الودية التي قد لا تضمن له نفس المستوى من الحماية والاستقرار.

أما من منظور الدائنين فإن التسوية الودية تمنحهم مرونة أكبر في التفاوض وتحديد الشروط التي يرونها مناسبة دون تدخل قضائي مباشر، مع الإشارة إلى أن هذه المرونة قد تُشكل تحديًا في حال عدم التزام المَدين بالشروط المتفق عليها، مما يُضعف موقفهم القانوني ويجعل تحصيل مستحقاتهم أكثر صعوبة، كما أن عدم وجود ضمانات قانونية صارمة يجعل بعض الدائنين يترددون في قبول التسوية الودية، خوفًا من عدم وفاء المَدين بالتزاماته مستقبلًا[٣١].

وعلى العكس من ذلك، تُلزم التسوية الوقائية الدائنين بقبول الاتفاق بعد تصديق المحكمة عليه، مما يُوفر لهم ضمانات قانونية أقوى تُحافظ على حقوقهم. ومع ذلك، فإن أحد الجوانب السلبية لهذا الإجراء هو تقييد قدرة الدائنين على المطالبة بالسداد الفوري أو فرض شروط جديدة على المَدين، لأنه يتم ضبط هذه العمليات وفقًا لخطة التسوية المعتمدة قضائيًا[٣٢]. كما أن طول مدة استرداد الديون قد يُشكل عبئًا على بعض الدائنين، خاصةً أولئك الذين يعتمدون على التدفقات النقدية المستمرة للحفاظ على استدامة أعمالهم.

وبذلك يتضح لنا أن التسوية الودية والتسوية الوقائية لكل منهما تأثير مختلف في الأطراف المعنية، فرغم تركيز التسوية الودية على المرونة لكنها تفتقر إلى الضمانات القانونية، بينما توفر التسوية الوقائية حماية أقوى لكنها قد تُطيل مدة استرداد الديون، ومن هنا فإن اختيار نوع التسوية يعتمد على طبيعة وضع المَدين والدائنين ومدى الحاجة إلى التوازن بين المرونة القانونية والاستقرار المالي لكل طرف.

---

(٣١) محمد عبد المقصود، شرح قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس، ط ١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ١٤٤١هـ.

(٣٢) انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

الفرع الثاني
التمييز بين التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي

جاء المنظم السعودي في نظام الإفلاس الجديد، بالمقصود بمفهوم التنظيم المالي، ويعد نظام إعادة التنظيم مستحدثًا، فقد وضع تعريفًا له في المادة الأولى من النظام بأنه: "إجراء يهدف إلى تيسير توصل المَدين إلى اتفاق مع دائنيه على إعادة التنظيم المالي لنشاطه تحت إشراف أمين إعادة التنظيم المالي"[٣٣].

وتعريف إعادة التنظيم هنا قريب من مفهوم التسوية الوقائية، حيث حدد المنظم السعودي الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة التنظيم المالي نصت عليها المادة الثانية والأربعون من نظام الإفلاس، وهي الحالات التي يخشى فيها تعثر المَدين أو إذا كان فعلًا مدينًا متعثرًا أو مفلسًا، وهو ما أسماه المشرع المصري بـ "إعادة الهيكلة"، وذلك في المادة الأولى من قانون الصلح المصري،؛ إذ عرفها بأنها: "الإجراءات التي تساعد التاجر على خروجه من مرحلة الاضطراب المالي والإداري".

والمنظم السعودي والمشرع المصري يتفقان على ضرورة توافر عدة شروط لإعادة الهيكلة أو التنظيم المالي أو الصلح الواقي، وتتمحور هذه الشروط حول الاضطراب المالي والتعثر، وإن كان المنظم السعودي جاء بنص كان أكثر تفصيلًا من المشرع المصري.

وقد عرف جانب من الفقه النظامي إعادة الهيكلة وهو المرادف لإعادة التنظيم المالي بأنها: وسيلة وآلية حديثة وخطة لمعالجة استباقية تتميز بقدر من المرونة تهدف إلى إنقاذ الشركات المتعثرة والإبقاء عليها من عثرتها وتوقي إشهار إفلاسها، وذلك بإعادة هيكلتها وتأهيلها وجعلها قابلة لاستمرار نشاطها، بالإضافة إلى تنظيم إجراءات إشهار إفلاس المنشآت غير القابلة لاستمرار نشاطها[٣٤].

---

[٣٣] المادة (١) نظام الإفلاس، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ٢٨ /٥/ ١٤٣٩هـ.

[٣٤] ناريمان عبد القادر، النظام القانوني لشركة الشخص الواحد وفقًا للقانون المصري رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية دراسة مقارنة، مرجع سابق.

ويلاحظ أن هذا التعريف قد قصر إجراء إعادة الهيكلة على الشركات فقط دون غيرها، وأغفلت التاجر الفرد وغيره من أصحاب الأعمال التجارية، وذلك عكس المشرع الإماراتي الذي توسع في نطاق تطبيق أحكام قانون إعادة التنظيم وغيرها من وسائل الإنقاذ التي أوجدها في قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس لسنة ٢٠٢٣، وجاء بمضمون التنظيم المالي بشكل موسع، بحيث يتضمن في طياته كلًّا من إعادة الهيكلة والتسوية الوقائية، وفي المقابل جاء المشرع المصري، والمنظم السعودي بمفهوم ضيق للتنظيم، وأتيا بمفهوم للتسوية الوقائية، وإعادة الهيكلة بشكلٍ مستقل عن مفهوم التنظيم المالي.

ويُعد كلٌّ من التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي من الأدوات القانونية التي يقرها نظام الإفلاس السعودي لحماية المَدين المتعثر ومساعدته على تفادي الإفلاس الكلي، كما أن كِلا الإجراءين يهدفان إلى معالجة الأزمات المالية للمدينين، إلا أن الفرق الجوهري بينهما يكمن في توقيت تطبيق كل منهما، وطبيعة الرقابة القضائية، ومدى استمرار المَدين في ممارسة أعماله[٣٥].

ويعد عنصر السيطرة على النشاط التجاري أحد أهم الاختلافات الأساسية بين التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي، ففي التسوية الوقائية يحتفظ المَدين بالتحكم الكامل في أصوله وإدارة أعماله، طالما أنه يلتزم بخطة التسوية المعتمدة من المحكمة والدائنين[٣٦]. أما في إعادة التنظيم المالي فيتم تعيين أمين إعادة التنظيم المالي للإشراف على تنفيذ الخطة، مما يعني أن المَدين يفقد جزءًا من السيطرة على قراراته المالية

[٣٥] انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

[٣٦] بندر بن خالد الذبياني، وإبراهيم بن الجهني، التسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد دراسة تحليلية مرجع سابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

والإدارية، حيث يصبح ملزمًا بالعمل تحت إشراف الأمين المعين لضمان تنفيذ عملية إعادة التنظيم بطريقة تضمن حقوق الدائنين[٣٧].

وتختلف درجة إشراف المحكمة في كل من الإجراءين، ففي التسوية الوقائية، يكون دور المحكمة رقابيًا فقط، حيث تتحقق من استيفاء المَدين للشروط القانونية، وتشرف على تصويت الدائنين على الخطة، لكنها لا تتدخل في إدارة النشاط التجاري للمدين، إلا إذا ظهرت مخالفات قانونية أو اعتراضات جوهرية من الدائنين[٣٨]. في المقابل فإن إعادة التنظيم المالي تخضع لرقابة قضائية مكثفة، حيث تتولى المحكمة مسؤولية تعيين أمين إعادة التنظيم المالي، والموافقة على خطة إعادة الهيكلة، وضمان تنفيذ الخطة وفقًا للقانون[٣٩].

أيضًا تعتمد التسوية الوقائية بشكل رئيس على موافقة الدائنين، لذا فإن قوة إلزامها تتوقف على التصديق القضائي بعد تصويت الأغلبية المطلوبة من الدائنين، في حين أن إعادة التنظيم المالي تُعد أكثر صرامة، حيث تُلزم المحكمة جميع الأطراف بتنفيذ خطة إعادة الهيكلة، بغض النظر عن موافقة جميع الدائنين، طالما أن الخطة تستوفي المعايير القانونية وتمت المصادقة عليها قضائيًا[٤٠].

وما يؤكد ذلك ما قضت به المحكمة بأن المقترح يكون مقبولًا إذا صوتت بالموافقة عليه كل فئة من فئات الدائنين، وتعد الفئة موافقة إذا صوت بالموافقة على المقترح دائنون تمثل مطالبتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين في الفئة ذاتها، فإذا تبين أن التصويت

---

[٣٧] انظر صالح بن محمد الهمامي، حقوق المَدين في إجراء التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

[٣٨] انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

[٣٩] هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

[٤٠] هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

أقل من النصاب المطلوب وجب على المحكمة رفض التصديق على المقترح، وتنتهي إجراءات التسوية الوقائية للمدين[٤١].

لذا فإن التسوية الوقائية تُعد أداة مثالية للمدينين الذين لا يزالون قادرين على الاستمرار في أعمالهم، بينما تُعتبر أداة إعادة التنظيم المالي حلًّا جذريًّا يُستخدم في حالات التعثر الشديد التي تستوجب تدخلًا قضائيًّا مباشرًا، وهو ما يؤكد أن نظام الإفلاس يتميز بمرونة قانونية متقدمة، حيث يُتيح استخدام هذه الأداة المناسبة وفقًا لدرجة التعثر المالي، مما يُعزز بيئة الأعمال والاستثمار داخل المملكة.

الفرع الثالث

التمييز بين التسوية الوقائية والتصفية

يعد كل من إجراء التسوية الوقائية وإجراء التصفية من الأدوات القانونية التي يقرها نظام الإفلاس السعودي لمعالجة حالات التعثر المالي، إلا أن لكل منهما طبيعة قانونية متباينة تمامًا من حيث الهدف، وآلية التنفيذ، ودرجة التأثير في المَدين والدائنين، حيث تُستخدم التسوية الوقائية كإجراء استباقي يمنح المَدين فرصة لإعادة هيكلة ديونه ومواصلة تشغيل أعماله دون الحاجة إلى تصفية أصوله، في حين أن التصفية تُعد الحل الأخير الذي يتم اللجوء إليه عندما يكون المَدين غير قادر نهائيًّا على الوفاء بالتزاماته المالية، مما يؤدي إلى بيع أصوله وإنهاء نشاطه التجاري بالكامل[٤٢].

تُعرف المادة الأولى من نظام الإفلاس السعودي إجراء التصفية بأنه: "إجراء يهدف إلى حصر مطالبات الدائنين وبيع أصول التفليسة وتوزيع حصيلتها على الدائنين تحت إدارة أمين التصفية". كما عرفت التصفية الإدارية بأنها "إجراء يهدف إلى بيع أصول التفليسة التي لا يتوقع أن ينتج عن بيعها حصيلة تكفي للوفاء بمصروفات إجراء التصفية أو إجراء التصفية لصغار المدينين، تحت إدارة لجنة الإفلاس".

---

[٤١] المحكمة التجارية بالدمام، القضية رقم ١٦٥٣ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ٢٣ ذو القعدة ١٤٤٢هـ.

[٤٢] انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

والتصفية كإجراء من إجراءات الإفلاس تُعد الخطوة النهائية عندما لا يكون هناك أمل في استمرارية النشاط التجاري للمدين، وهذا الإجراء يبدأ عندما يَثبت أن المَدين غير قادر على تسديد ديونه، ويكون قد أعلن إفلاسه رسميًّا، وفي هذه الحالة يتم تقييم الأصول المادية للمدين ثم بيعها وتوزيع الأموال الناتجة عن البيع بين الدائنين بحسب درجاتهم وأخيرًا يتم إغلاق التصفية وبهذا يعتبر منتهيًا من الناحية القانونية، وبالتالي يتحقق هدف التصفية حيث يتخلص المدين من ديونه ويحصل الدائن على حقوقه او جزء منها بحسب مايتقرر(٤٣).

وتتميز التسوية الوقائية بأنها إجراء اختياري بالكامل، ويمكن للمدين التقدم بطلبها دون إجبار من المحكمة أو الدائنين، طالما لم يتوقف عن السداد، ولا يزال بإمكانه الاستمرار في تشغيل أعماله(٤٤). وفي المقابل نجد أن التصفية إجراء إلزامي يُفرض على المَدين عندما يصبح عاجزًا تمامًا عن الوفاء بالتزاماته، ولا توجد إمكانية لإعادة هيكلة أو إعادة تشغيل نشاطه التجاري، ويُمكن أن تكون التصفية إجبارية بناء على طلب الدائنين أو المحكمة، أو تطوعية بناء على طلب المَدين نفسه إذا أدرك أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل(٤٥).

وتُعد استمرارية النشاط التجاري من الاختلافات الجوهرية بين التسوية الوقائية والتصفية، فالتسوية الوقائية تهدف إلى تمكين المَدين من تجاوز أزمته المالية مع

(43) **Charles Tabb, Kara Bruce, and Laura Coordes,** Law of Bankruptcy (Hornbooks), 6th ed., West Academic Publishing, 202٤, P.5.m see also, Stephen Sepinuck and Gregory Duhl, Problems and Materials on Bankruptcy Law and Practice (American Casebook Series), 3rd ed., West Academic Publishing, 2023, See also, Sjur Swensen Ellingsæter, Creditor Priority in European Bank Insolvency Law: Financial Stability and the Hierarchy of Claims (Hart Studies in Commercial and Financial Law), Hart Publishing, 2023.

(٤٤) انظر صالح بن محمد الهمامي، حقوق المَدين في إجراء التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

(٤٥) هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

استمرار أعماله، وذلك عبر التفاوض مع الدائنين وإعادة جدولة ديونه بطريقة تسمح له بتحقيق الاستقرار المالي التدريجي، أما التصفية فتؤدي إلى إغلاق المنشأة التجارية نهائيًا، حيث تُباع جميع الأصول لسداد الديون وفق ترتيب الأولوية القانونية للدائنين(٤٦).

كذلك تختلف آلية تنفيذ إجراءات التسوية الوقائية والتصفية من حيث الإجراءات القانونية ودور المحكمة، مما يؤثر بشكل مباشر على المَدين والدائنين، فتبدأ التسوية الوقائية عندما يتقدم المَدين بطلب رسمي إلى المحكمة التجارية لافتتاح الإجراء، مصحوبًا بخطة مقترحة لإعادة جدولة ديونه وفقًا لنظام الإفلاس السعودي، وتتولى المحكمة مراجعة الطلب، وفي حال الموافقة عليه يتم عرضه على الدائنين للتصويت عليه، فإذا حصلت الخطة على تصديق المحكمة وموافقة الدائنين وفقًا للنسب المحددة قانونيًا، يتم تنفيذها بإشراف المَدين نفسه، ولكن مع الحد الأدنى من التدخل القضائي خلال فترة التسوية(٤٧)، ويتم تعليق جميع المطالبات القانونية والإجراءات التنفيذية ضد المَدين، مما يمنحه فرصة للتفاوض مع دائنيه وإعادة ترتيب التزاماته المالية دون ضغوط قانونية مباشرة، مما يسهم في تعزيز فرص نجاح الخطة واستمرارية النشاط التجاري.

وعلى النقيض من ذلك تُعد التصفية الإجراء الأكثر صرامة ونهائية، حيث يتم تعيين أمين تصفية من قبل المحكمة ليتولى إدارة جميع أصول المَدين والإشراف على بيعها، ومن ثم توزيع العائدات بين الدائنين وفق ترتيب الأولوية قانونًا(٤٨)، فبمجرد افتتاح إجراءات التصفية تفقد إدارة الشركة سلطتها بالكامل، ويتم حل النشاط التجاري نهائيًا بعد

---

(٤٦) انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

(٤٧) هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

(٤٨) انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.، **انظر ايضاً**

Ivana Maraš and Vladimir Kozar, "Protection of Rights of Secured Creditors in the Bankruptcy Debtor Assets Sales Procedure," Ekonomika preduzeca, vol. 69, 2021, 369-384.

(ISSN: 2537 - 0758)

اكتمال عملية البيع والتوزيع، مما يعني أنه لا يمكن للمدين استعادة أعماله مجددًا. كما أن التصفية تُعد إجراء غير قابل للإلغاء بمجرد إتمامه، مما يجعلها الخيار الأقل تفضيلًا بالنسبة للمدينين الذين يسعون لإعادة هيكلة أوضاعهم المالية بدلًا من إنهاء أعمالهم بالكامل؛ لذا تُعد التسوية الوقائية خيارًا أكثر استدامة للمدين، حيث تتيح له فرصة الاستمرار في تشغيل أعماله دون الحاجة إلى تصفية أصوله، مما يعزز إمكانية تعافيه المالي. كما أن تعليق جميع المطالبات المالية خلال فترة المفاوضات يوفر له حماية قانونية مؤقتة ضد الإجراءات التنفيذية، مما يمنحه وقتًا كافيًا للتوصل إلى اتفاق مع دائنيه دون التعرض لضغوط مالية تهدد بقاء منشأته[٤٩]، إضافةً إلى ذلك تمنح التسوية الوقائية المَدين مرونة كبيرة في إعادة جدولة ديونه وفقًا لظروفه المالية، مما يسهم في تقليل الأعباء المالية وتحسين فرص نجاح إعادة الهيكلة.

وفي المقابل تؤدي التصفية إلى فقدان المَدين لجميع أصوله، حيث يتم بيعها لسداد ديونه، مما يعني أنه لن يتمكن من استئناف أعماله بعد انتهاء العملية، كما أن المَدين يُمنع قانونيًا من إدارة أي نشاط تجاري جديد لفترة معينة وفقًا لنظام الإفلاس، خاصةً إذا كان سبب التصفية راجعًا إلى سوء الإدارة أو التقصير المالي[٥٠]. علاوةً على ذلك في بعض الحالات، قد يتحمل المَدين مسؤوليات قانونية إضافية إذا ثبت أنه قدم معلومات غير دقيقة، أو أساء إدارة أعماله بطريقة أدت إلى تعثره المالي وتصفية منشأته.

ومن منظور الدائنين تُعد التسوية الوقائية خيارًا أكثر أمانًا مقارنة بالتصفية، حيث تمنحهم فرصة لاسترداد مستحقاتهم عبر خطة سداد تدريجية بدلًا من اللجوء إلى التصفية التي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة، كما أن هذا الإجراء يقلل من أخطار الخسائر الفادحة التي قد يواجهها الدائنون، خاصةً إذا لم تكن الأصول كافية لسداد جميع

---

[٤٩] هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

[٥٠] انظر صالح بن محمد الهمامي، حقوق المَدين في إجراء التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

الديون[٥١]، ورغم أن الدائنين يخضعون لشروط الخطة المعتمدة، إلا أن إشراف المحكمة يضمن تحقيق العدالة ويمنع المَدين من التهرب من التزاماته المالية. أما في حالة التصفية فإن الدائنين يمكنهم استرداد جزء فقط من مستحقاتهم وفقًا لأولويات السداد القانونية، حيث يتم توزيع العائدات بناء على ترتيب الديون، مما يعني أن بعض الدائنين قد يتكبدون خسائر كبيرة، ولا سيما الدائنون غير المضمونين، وفي بعض الحالات قد تكون العائدات الناتجة عن بيع الأصول غير كافية لتغطية جميع الديون، مما يضعف قدرة الدائنين على استعادة مستحقاتهم بالكامل[٥٢].

ويظهر من التحليل القانوني السابق أن التسوية الوقائية والتصفية يمثلان خيارين قانونيين متباينين في معالجة الأزمات المالية، حيث تمنح التسوية الوقائية المَدين فرصة لإعادة الهيكلة والاستمرار في تشغيل أعماله، بينما تؤدي التصفية إلى إنهاء النشاط التجاري بالكامل، أما من حيث تأثيرها في الدائنين فإن التسوية الوقائية توفر آلية أكثر استدامة لاسترداد الديون، بينما قد تؤدي التصفية إلى خسائر كبيرة للدائنين غير المضمونين؛ لذلك يُفضل اللجوء إلى التسوية الوقائية عندما تكون هناك فرصة لإعادة التنظيم المالي، بينما تظل التصفية الخيار الأخير في حالة عدم جدوى أي محاولات لإعادة الهيكلة.

ويتضح أيضًا أن التسوية الوقائية تُعد أداة مثالية للمدينين الذين لا يزال لديهم فرصة للتعافي المالي، حيث تسمح لهم بإعادة جدولة الديون مع الاحتفاظ بالسيطرة على أعمالهم، وفي المقابل، تُستخدم التصفية كإجراء نهائي عندما يكون المَدين غير قادر على الوفاء بالتزاماته بالكامل، مما يؤدي إلى بيع أصوله وإنهاء نشاطه التجاري[٥٣].

---

[٥١] انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

[٥٢] انظر أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مرجع سابق.

[٥٣] هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الأول

افتتاح إجراءات التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي

منح النظام السعودي للمدين خيار إجراء التسوية الوقائية لتلافي التصفية الإجبارية وما ينتج عنها من آثار سلبية في حقه، ومنها خروجه من السوق؛ إلا أنه علق حق الاستفادة من ذلك الخيار على موافقة المحكمة التجارية وذلك بعد تحققها من توافر مجموعة من الشروط وانطباقها في حق المَدين، وسيتناول المطلب الأول من هذا المبحث الشروط اللازمة لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية. ويتناول المطلب الثاني دور المحكمة والأطراف في إدارة الإجراءات، **على النحو الآتي:**

المطلب الأول

الشروط اللازمة لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية

يستلزم افتتاح إجراءات التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي استيفاء مجموعة من الشروط القانونية التي تضمن تحقيق الهدف الأساسي من هذه الإجراءات، وهي مجموعة من الشروط الموضوعية، ويتناولها الفرع الأول ومجموعة أخرى من الشروط الإجرائية ويتناولها الفرع الثاني على النحو الآتي:

الفرع الأول

الشروط الموضوعية لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية

تُمثّل الشروط الموضوعية الأساس القانوني للاستفادة من إجراءات التسوية الوقائية للمتقدمين بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية للمحكمة، وهي:

أولًا: أن يكون مقدم الطلب خاضعاً لنظام إشهار إفلاس:

يسري نظام الإفلاس السعودي على الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون الأعمال التجارية أو المهنية أو أي عمل آخر يهدف إلى تحقيق الربح، وكذلك الشركات التجارية والكيانات المقيدة في المملكة، ويسري أيضًا على المستثمرين الأجانب وعلى أصولهم الموجودة في المملكة، سواء كانوا أفرادًا أو شركاتٍ ممن يزاولون الأعمال التجارية أو المهنية[٥٤]. وفي نفس السياق حدد المشرع الإماراتي الفئات الخاضعة لنطاق سريان

[٥٤] المادة (٤) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

قانون التنظيم المالي والإفلاس الإماراتي وهم طبقًا للمادة (٣): التجار، والشركات التجارية، والشركات المهنية؛ إلا أنه يستثني الشركات الحكومية والشركات العاملة في المناطق الحرة والشركات المصرفية والديون الشخصية.

ويلاحظ أن المشرع الإماراتي قد استثنى الشركات التي تخضع لأحكام خاصة تنظمها من تطبيق هذا القانون، وهو ما يحسب للمشرع الإماراتي حفاظًا على وضع تلك الشركات وعدم التدخل في القوانين وتحقيق العدالة القانونية والاقتصادية، ووجد أن النظام السعودي يسري على هذه الشركات بما فيها الشركات المصرفية والبنوك وقد أسماها بالكيانات المنظمة[٥٥]. وتجدر الإشارة ان القضاياً الخاصة بإفلاس البنوك لها تداعيات جسيمة على الاقتصاد الوطني وقد تثير الكثير من الازمات المالية[٥٦].

إلا أن المشرع المصري يشترط توافر صفة التجار في مقدم طلب التسوية الوقائية، بل استلزم أن يكون هذا التاجر من الملزمين بمسك الدفاتر التجارية (المادة (١/٣١) من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، ٢٠١٨)، بجانب القيد بالسجل التجاري وفقًا لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ في المواد من (٣٠ إلى ٣٣)، وطبقًا لذلك فلا يحق طلب الصلح الواقي من الإفلاس إلا من التاجر الملزم بمسك دفاتر تجارية طبقًا لأحكام قانون التجارة كشرط أول من شروط الصلح الواقي من الإفلاس[٥٧].

واشترط المشرع المصري ضرورة توافر الاستمرارية في أعمال التاجر، لا سيّما لمدة سنتين سابقتين على تقديم طلب الصلح الواقي من الإفلاس، وذلك طبقًا لما نصت عليه المادة (١/٣١) من قانون الصلح حيث نصت على أنه "لا يقبل طلب الصلح الواقي من الإفلاس إلا إذا كان الطالب قد زاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على

---

[٥٥] المادة (٣و٤) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

[56] Kayode Akintola and Folashade Adeyemo, eds., Bank Insolvency Law in Developing Economies (Routledge Research in Finance and Banking Law), Routledge, 2022, P 19-49, Also, See, David Marsh, A Straightforward Guide to Bankruptcy, Insolvency and the Law, Straightforward Publishing, 2023.

[٥٧] انظر سميحة القليوبي، أحكام الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

تقديم الطلب، وقام خلال هذه المادة بما تفرضه عليه الأحكام الخاصة بالسجل التجاري وبالدفاتر التجارية".

والحكمة من النص على هذا الشرط هو التأكد من ثبوت صفة التاجر سواء لتطبيق أحكام الإفلاس أو طلب الصلح الواقي، حيث إن انقطاع التاجر عن احتراف التجارة وابتعاده عن مزاولة أعمالها يوحي بأنها لم تعد مصدر رزقه الرئيس، وعليه فمتى عاد الشخص إلى مزاولته أعماله التجارية واستمر لمدة سنتين متتاليتين في ممارسة تلك الأعمال عادت له صفة التاجر، واستفاد من نظام الصلح الواقي، ومن ثم فإن التاجر الذي ينقطع مدةً زمنية عن مزاولة التجارة أو أغلق متجره في فترات أو فترة ما، لا يستفيد من نظام طلب الصلح الواقي، كما لا يجوز لمن اعتزل التجارة طلب التسوية الوقائية[٥٨].

كذلك اشترط على الشركات عدم طلب الصلح الواقي إلا بعد الحصول على إذن من أغلبية الشركاء أو من الجمعية العامة حسب الأحوال[٥٩].

وبناء على ما سبق يشترط فيمن يقدم طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية في النظام السعودي أن يكون مدينًا سواء كان من التجار أو من غيرهم ما دام ممن يمارسون أعمالًا تهدف إلى تحقيق الربح[٦٠]. ويلاحظ أن هذا التوجه يختلف عن توجه المشرع المصري الذي يقر الصلح الواقي من الإفلاس فقط لمصلحة التجار.

ثانياً: اضطراب أعمال التاجر المالية اضطراباً من شأنه أن يؤدي إلى توقف التاجر عن الدفع:

اشترط المنظم السعودي في نظام الإفلاس السعودي عدة شروط لقبول طلب المَدين بالتسوية الوقائية، حيث نص في المادة (١٣) من الفصل الثالث بأنه: "١-دون الإخلال

---

[٥٨] انظر سميحة القليوبي، أحكام الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.

[٥٩] المادة (٢/٣١) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري لعام ٢٠١٨.

[٦٠] عدنان صالح العمر، الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الإفلاس، ط ٤، مكتبة جرير، الرياض، السعودية، ١٤٤٢هـ، ص ٣١٢.

بأحكام الأنظمة ذات العلاقة، للمدين التقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية في أي من الحالات الآتية:

أ- إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره.

ب- إذا كان متعثرًا.

ج- إذا كان مفلسًا...".

وهو ما ذهب إليه أيضًا المشرع المصري باشتراطه توافر نفس الشروط لقبول طلب المَدين بالصلح الواقي من الإفلاس، حيث أكد على أنه ينبغي أن يتوقف المَدين التاجر عن دفع ديونه التجارية، وأن يكون هذا التوقف راجعًا إلى اضطراب أعماله المالية، (محمود، ٢٠١٩)، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من قانون الصلح (المقابلة للمادة ٥٥٠ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩) على أنه "يعد في حالة إفلاس كل تاجر ملزم بموجب أحكام قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بإمساك دفاتر تجارية.... إذا توقف عن دفع ديونه التجارية إثر اضطراب أعماله المالية".

وهو ما نص عليه المشرع في المادة (٣٠) من قانون الصلح (المقابلة للمادة (١/٧٢٥) من قانون التجارة لسنة ١٩٩٩، بأنه: "لكل تاجر يجوز إشهار إفلاسه، ولم يرتكب غشًّا أو خطأ لا يصدر عن التاجر العادي، أن يطلب الصلح الواقي من الإفلاس إذا اضطربت أعماله المالية اضطرابًا من شأنه أن يؤدي إلى توقفه عن الدفع".

وكذلك فعل المشرع الإماراتي، حيث اشترط نفس الشرط في قانون إعادة التنظيم المالي لسنة ٢٠٢٣، ونص في المادة (٥٦/أ): "إذا كان متوقفًا عن السداد أو كان هناك من الأسباب ما يجعله يتوقع أو يخشى من العجز عن سداد ديونه عند استحقاقها كلها أو بعضها".

وعند المقارنة بين كل من المنظم السعودي والإماراتي والمصري، نجد أن المنظم السعودي والمصري كانا أكثر تحديدًا في المقصود بالاضطراب المالي الذي يطرأ على التاجر، والذي يحق معه التقدم بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، بأن يكون متعثرًا أو مفلسًا، ومتوقفًا عن دفع ديونه كلها أو بعضها، وهم يتفقان في نفس المعنى؛ إلا أن

(ISSN: 2537 - 0758)

المشرع الإماراتي كان أكثر توسعًا، حيث لم يشترط التوقف عن السداد، وإنما يكفي أن يتوقع ذلك أو يخشى من عجزه عن سداد ديونه كلها أو بعضها، إلا أن المشرع المصري اشترط توافر شرط آخر بقوله: "ولم يرتكب غشًّا أو خطأ لا يصدر عن التاجر العادي" طبقًا لما جاء في المادة (٣٠)، وهو ما استقر عليه جانب من الفقه عند تفسيره لهذا الشرط، بأنه يعنى توقف التاجر عن دفع ديونه التجارية في مواعيد استحقاقها، على نحو ينبئ عن مركز مالي مضطرب، وضائقة مالية مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر، وتتعرض بها حقوق دائنيه إلى حظر محقق أو كبير الاحتمال[٦١]، وهو ما أكده القضاء عند تفسيره لمضمون الاضطراب المالي في حالة التوقف عن الدفع، بقوله: "متى اتضح أن الاضطراب المالي للمدين لم يكن حالة عسر عرضية، أو عجزًا وقتيًّا عن سداد بعض الديون، بل توقفًا عن الدفع، وظلت هذه الحالة مستمرة، فإنه يجوز إشهار إفلاس"[٦٢].

ثالثاً: عدم ارتكاب خطأ أو غش لا يصدر عن التاجر العادي ويكون حسن النية:

وهو ما نص عليه المنظم السعودي في المادة (١٥/ب/٢) من نظام الإفلاس بأنه: "إذا تصرف مقدم الطلب بسوء نية أو ارتكب أيًّا من الأفعال المجرَّمة في النظام"، وعد ذلك سببًا من أسباب رفض الطلب من جانب المحكمة. وفي المقابل تضمنت المادة (١/٧٢٥) تجاري مصري، واعتبرت من شروط صحة طلب الصلح ألا يرتكب التاجر "غشًا أو خطأ لا يصدر عن التاجر العادي..."، وكذلك تضمنته المادة (٣٠) من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس لسنة ٢٠١٨، ومفاد هذا الشرط أن التاجر الذي يرتكب فعلًا من أفعال الغش يحرم من طلب الصلح الواقي من الإفلاس، كما جعله المنظم السعودي سببًا من أسباب رفض طلب التسوية الوقائية، وأمثال الغش كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر، إخفاء التاجر الدفاتر التجارية، أو تزويرها لإخفاء الحقيقة

[٦١] حسين الماحي، تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩.

[٦٢] استئناف القاهرة رقم ١٩٥٧/١/٢٢.

إضرارًا بدائنيه أو تهريب أمواله أو وهبها للغير، إلى غير ذلك من أفعال تمثل غشًّا من قبل التاجر[٦٣].

وحسن النية هنا يعني "التزام التاجر بالأمانة، واتباعه لأصول الأعمال التجارية، وأنه يسلك مسلك الاستقامة والنزاهة"[٦٤]، فمعيار حسن النية يعد من أهم الأسس التي تتعلق بنظام الصلح الواقي من الإفلاس، كما أن حسن النية للتاجر يؤكد على أن لديه الاستعداد التام والرغبة في سداد ما عليه من ديون، ولكن وبشكل مفاجئ قد تعثرت تجارته نتيجة لظروف خارجة عن إرادته أي لقوة قاهرة لا دخل له فيها، كالكوارث الطبيعية[٦٥].

كما يجب الا يكون تعثر نشاط المدين راجعاً إلى اخطائه في إدارة مشروعة وعدم توفر الخبرة اللزمة لديه او نتيجة لتقاعسه في ممارسة النشاط، انما يجب ان يكون التعثر ناتج عن ظروف وازمات لا دخل له فيها ولا يمكنه دفعها.

واتفق كل من المنظم السعودي والمصري في ذلك الشرط، حيث يعد عدم توافره سببًا لرفض طلب التسوية الوقائية وإن كان ذلك الشرط لم ينص عليه صراحةً المشرع الإماراتي، ولعله ترك هذا الأمر حتى يفسح المجال لتقدير القضاء، حتى يضمن ألا يستفيد من طلب التسوية إلا كل تاجر حسن النية ولكن لحظه السيئ، وذلك مما يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة التي تستنبطه من الظروف التي يوجد فيها التاجر المتعثر.

وتجدر الإشارة إلى أن للمحكمة التجارية المختصة بإدارة الإفلاس دور رئيس في التحقق من استيفاء هذه الشروط قبل الموافقة على طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، حيث تمتلك سلطة تقديرية في قبول الطلب أو رفضه بناء على مدى استيفائه للمعايير القانونية ومدى احتمالية نجاح المَدين في تنفيذ خطة التسوية.

---

[٦٣] انظر سميحة القليوبي، أحكام الإفلاس، مرجع سابق.

[٦٤] مصطفى كمال طه، أصول الإفلاس، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٦، ص ٢٣٤.

[٦٥] انظرعبد الله محمود محمد، حدود سلطة قاضي التفليسة في ضوء القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٢١.

(ISSN: 2537 - 0758)

يتبين مما سبق أن هذه الشروط تعكس توجه كل من النظام السعودي والإماراتي والمصري إلى أحكام الرقابة على طلبات التسوية الوقائية، بحيث تُمنح للأطراف الجادة فقط الحق في التقدم للتسوية الوقائية، وتعمل على الحد من أي استغلال قد يؤدي إلى تأخير حقوق الدائنين. كما أن هذه الشروط اللازمة لتقديم طلب التسوية الوقائية ليست مجرد أداة لحماية المَدين، إنما هي إجراء تنظيمي يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح المَدين والدائنين في بيئة قانونية تتسم بالعدالة والشفافية.

من خلال المقارنة بين النظام السعودي والأنظمة الأخرى، يتبين أن النظام السعودي يوفر مرونة أكبر للمدين في بعض الجوانب مثل تقديم الطلب، وأن النظام يفرض قيودًا أكثر صرامة عن بعض الدول فيما يتعلق بتكرار تقديم الطلبات، وهو ما يعكس حرص المشرّع السعودي على ضمان الجدية والالتزام في استخدام هذه الأداة القانونية المهمة، ورغم تشدد النظام السعودي، إلا أنه رغب في توافر الجدية من جانب التاجر المَدين للاستفادة من أي إرجاء يمنحه المنظم بقصد الحفاظ على أمواله، ومن ناحية أخرى يضمن أن يحصل الدائنون على حقوقهم بطريقة سريعة وآمنة، وتحت إشراف القضاء، وهو ما يجعل الدائنين يلتزمون بإجراءات التسوية الوقائية.

الفرع الثاني

الشروط الإجرائية (الشكلية) لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية

يُعد الالتزام بالشروط الإجرائية أمرًا أساسيًّا لضمان تنظيم افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وفقًا لنظام الإفلاس السعودي، والأنظمة المقارنة، حيث تهدف هذه الشروط إلى تحقيق الانضباط القانوني في عملية التقدم بالطلب، والتأكد من جدية المَدين، **وهي:**

أولًا: تقديم طلب التسوية الوقائية:

يجب على المَدين تقديم طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية إلى المحكمة التجارية المختصة، حتى يتأكد القاضي من أسباب التوقف وظروف التاجر التي أدت إلى توقفه عن الدفع، كما أن استجلاء سبل ومقترحات التسوية ينبئ عن جدية الطلب وسهولة تنفيذ اتفاق التسوية.

أ- من يجوز له طلب التسوية:

طبقًا لنظام الإفلاس السعودي يحق للمدين طلب التسوية الوقائية وهو ما نصت عليه المادة ١٣ الفقرة الأولى بأنه: "دون الإخلال بأحكام الأنظمة ذات العلاقة، للمدين التقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية..."؛ إلا أن المنظم السعودي اشترط على المَدين في الفقرة الثانية من نفس المادة عدم أسبقية خضوعه لنفس الإجراء أو إجراء التسوية لصغار المدينين خلال فترة الاثني عشر شهرًا السابقة لطلب افتتاح الإجراء، فإذا تبين للمحكمة أن المَدين سبق أن تقدم بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي وقبلت المحكمة طلبه، وبعد انتهاء الإجراء تقدم بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، وهو مما يؤيد القناعة لدى المحكمة بعدم جدية المَدين في تسوية حقوق ومطالبات الدائنين المالية[٦٦].

كما نصت المادة (٢/١٣) من نظام الإفلاس السعودي على هذا الشرط، بأن المَدين لا يمكنه تقديم طلب تسوية وقائية جديد خلال ١٢ شهرًا من تاريخ افتتاح الإجراء السابق، كما أكدت عليه المادة (٧) من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس، حيث تشترط على المَدين تقديم إقرار بعدم التقدم بطلب سابق خلال المدة المحددة، بالإضافة إلى إفادة رسمية من سجل الإفلاس تؤكد ذلك.

كما يُشترط ألا يكون المَدين قد خضع خلال مدة ١٢ شهراً التي تسبق الطلب لأي من لإجراءات الحاصة بالتسوية الوقائية بما فيها إجراءات التسوية الوقائية الخاصة بصغار المدينين، وهذا القيد يمنع إساءة استخدام الإجراء من قبل المدينين الذين قد يحاولون التهرب المتكرر من التزاماتهم المالية عبر تقديم طلبات متكررة دون تغيير جوهري في أوضاعهم المالية[٦٧].

---

[٦٦] المحكمة التجارية بالمدينة المنورة، القضية رقم ١٣ لعام ١٤٤٤هـ، تاريخ الحكم ٢٨ شعبان ١٤٤٤هـ

[٦٧] معن محمد أمين القضاة، خصوصية سلطات المَدين في التسوية الوقائية لصغار المدينين وفقًا لنظام الإفلاس السعودي ٢٠١٨، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مج ٧، ع ١، ٢٠٢١، ص ٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويشترط النظام أن يكون مقدم الطلب هو المَدين نفسه، حيث لا يجوز للدائنين أو أي أطراف أخرى تقديم هذا الطلب، على عكس بعض إجراءات الإفلاس الأخرى مثل إعادة التنظيم المالي أو التصفية التي يمكن أن تُفتح بناء على طلب الدائنين أو الجهات التنظيمية[٦٨].

وتجدر الإشارة إلى حكم للمحكمة التجارية بأن الدعوى القضائية المتعلقة بالإفلاس تُعد من الدعوى التي يشترط النظام السعودي أن ترفع من قبل محامٍ، وألا يكون مصيرها الرفض، وهذا ما أقرته المحكمة التجارية في رفضها لقبول دعوى إفلاس قُدمت من مدير شركة وعُدَّ تقديمها مخالفًا للنظام[٦٩].

أما المشرع الإماراتي فقد حدد الأشخاص الذين لهم الحق في طلب الصلح الواقي حيث نص في المادة (١/٥٦) منه على أنه: "..، يجوز للمدين أن يتقدم بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية إذا كانت أعماله قابلة للاستمرار". **وقد حدد عدة الحالات التي يجوز فيها ذلك وهي:**

أ- حالة توقف المدين عن الوفاء بديونه او اذا وجدت مسوغات تؤدي إلى خشية عجزه عن الوفاء بها بشكل كلي او جزئي.

ب-حالة سبق رفض مقترح التسوية او إعادة الهيكلة من قبل الدائنين.

ت-حالة رفض المحكمة التصديق على تلك المقترحات. م

ج- حالة سبق وجود حكم من المحكمة ينهي إجراءات التسوية او الهيكلة لاي لديون في ذمة المدين.

ح- حالة سبق الحكم بشهر الإفلاس.

---

[٦٨] انظر هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

[٦٩] المحكمة التجارية بالدمام، القضية رقم ١٠٦١ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ١٤ جمادى الثانية ١٤٤٢هـ.

أما المشرع المصري فكان أكثر توسعًا وتحديدًا للأشخاص الذين يحق لهم التقدم بطلب الصلح الواقي، حيث منح الورثة ذلك الحق، فقد نص في المادة (٣٠) من قانون الصلح على أنه" لكل تاجر يجوز إشهار إفلاسه، ولم يرتكب غشًّا أو خطأ لا يصدر عن التاجر العادي، أن يطلب الصلح الواقي من الإفلاس... إلخ".

كما أجاز للورثة هذا الحق، حيث نص في المادة (٣٢) على أنه" لمن آل إليهم بطريق الإرث أو الوصية أن يطلبوا الصلح الواقي" وعليهم الالتزام بشروط معينة، هي:

١- الاستمرار في التجارة.

٢- أن يكون المتوفي ممن يخولهم القانون ذلك.

٣- أن يلتزموا بتقديم طلب الصلح خلال فترة ٣ اشهر من التاريخ المثبت للوفاة.

٤- في حالة عدم اتفاق الورثة أو الموصي إليهم جميعًا، يسمع القاضي اساب رفض المعترضين ثم يقرر بما يحقق مصالح أصحاب الشأن.

وعند المقارنة بين الأنظمة السابقة نجد أن المنظم السعودي والإماراتي لم يحددا من هو المَدين وترك الأمر لتفسير القضاء، أما المشرع المصري فقد حدد من يحق لهم التقدم بطلب الصلح الواقي على سبيل الحصر، ولم يترك المجال للتأويل وتفسير القضاء، حتى لا تدخل فئات ترغب في المماطلة في الوفاء بالالتزامات الدائنين، وهدف المشرع من ذلك الحفاظ على حماية هؤلاء الدائنين من إطالة أمد المطالبة بحقوقهم.

ثانياً: المستندات الواجب تقديمها مع طلب التسوية:

اشترط المنظم ضرورة توافر مستندات معينة، فيجب إرفاق مجموعة من الوثائق التي تشمل القوائم المالية الحديثة، وقائمة بالدائنين والمطالبات المستحقة، وخطة مبدئية للتسوية، إضافةً إلى إقرار بصحة البيانات المالية المقدمة التي تتولى النظر في مدى استيفائه للشروط المطلوبة، حيث تشترط المادة الرابعة عشرة في الفقرة الأولى والثانية منها لقيد طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية إرفاق:

١- مقترح التسوية مدعماً بالمستندات اللازمة.

٢- يلزم ان يحتوي المقترح على ملخص للأوضاع المالية لطالب الإجراء، وتأثير وضعه الاقتصادي عليه، والتصنيف الخاص بالدائنين..

(ISSN: 2537 - 0758)

وهو ما يؤكده ما قضت به المحكمة التجارية بأنه إذا لم يُرفق المَدين أي من المستندات المطلوبة مثل قائمة الأصول، أو قائمة بالعاملين لديه، فإن الطلب يكون غير مستوفٍ للشروط المنصوص عليها بالمادة ١٤ من النظام، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذا رفضت الطلب بافتتاح إجراءات التسوية الوقائية[٧٠].

كما أكدته المحكمة في حكم آخر، عند تعمد المَدين إرفاق قائمة الديون والأصول مع خلوهما من تاريخ إعدادها، وتبين للمحكمة أنها مُعدة قبل أكثر من شهر من تاريخ طلب الافتتاح، وكذلك بيان العاملين قد خلا من إجمالي الأجور للعاملين، فإنها تكون قد أصابت إذا رفضت الطلب، لأنه لم يحقق ما اشترطه المنظم ورتب عليه أحكامًا ذات أثر[٧١].

ويلتزم المَدين بتقديم مجموعة من الوثائق الداعمة لطلبه، تشمل:

١. تقريرًا ماليًّا حديثًا يوضح الوضع المالي للمدين.
٢. قائمة بالدائنين والمبالغ المستحقة لكل منهم.
٣. خطة مقترحة للتسوية تشمل سبل السداد والجدولة الزمنية.
٤. إفادة رسمية بعدم تقديم طلب سابق خلال الفترة المقررة.

وهو ما نص عليه المنظم في المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس بإلزام المَدين بتقديم إقرار بعدم خضوعه سابقًا لهذا الإجراء خلال الاثني عشر شهرًا السابقة، مع إرفاق إفادة رسمية من سجل الإفلاس تؤكد ذلك (م ٧، اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي).

ويجب أن يكون الطلب مصحوبًا بتأييد من أمين إفلاس مسجل، يؤكد استيفاء جميع المتطلبات، مما يدعم جدية طلبه ويضمن صحة بياناته المالية التي تقدم بها[٧٢].

---

[٧٠] المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ١٦٥ لعام ١٤٤٤هـ، تاريخ الحكم ١٣ شعبان ١٤٤٤هـ.

[٧١] المحكمة التجارية بجدة، القضية رقم ١٦٣ لعام ١٤٤٤هـ، تاريخ الحكم ١٨ رمضان ١٤٤٤هـ.

[٧٢] معن محمد أمين القضاة، خصوصية سلطات المَدين في التسوية الوقائية لصغار المدينين وفقًا لنظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

كما يتعين على المَدين الإفصاح بشفافية عن أوضاعه المالية، حيث يجوز للمحكمة طلب أي مستندات إضافية لضمان صحة البيانات وعدم التلاعب في تقديم الطلبات، كما يلتزم المَدين بإبلاغ الدائنين المعنيين بقرار المحكمة بافتتاح الإجراء خلال ٧ أيام من إصداره، ويلتزم ايضاً بدعوتهم للإدلاء بأصواتهم على مقترح التسوية، على أن يتم تزويدهم بنسخة من المقترح أو إتاحة الاطلاع عليه إلكترونيًّا.

وللمحكمة أن تحدد موعدًا للتصويت على مقترح المَدين خلال ثمانين يومًا على الأكثر، ويجوز لها أن ترفض طلب المَدين بتحديد موعد آخر للتصويت إذا كانت المدة حتى التصويت كافية لإعلان جميع الدائنين[٧٣]، ويجب على المحكمة أن توازن بين المصالح لا سيما إذا كان عدد الدائنين كبير جدًّا، أو إذا كانت قيمة ديون المَدين ضخمة، مما يستلزم قبول طلب المَدين بتحديد موعد جديد للتصويت على المقترح[٧٤].

وتوجب المادة (١/١٥) من نظام الإفلاس السعودي على المحكمة أن تعقد جلسة النظر في الطلب خلال فترة لا تتجاوز ٤٠ يومًا من يوم تقديمه، كما تعطي المادة ٢١٧ (الفقرتان ١ و٢) من نظام الإفلاس السعودي المَدين حق الاعتراض أمام محكمة الاستئناف خلال ١٤ يومًا من صدور القرار برفض طلب التسوية الوقائية.

أما المشرع الإماراتي فقد اشترط نفس الشروط عند التقدم بطلب التسوية الوقائية، وبأنه يجب تقديم عدة مستندات طبقًا لما جاء في المادة (٥٧) بوجوب أن يرفق المَدين مع الطلب ما يلي:

١. ما يثبت توفر الشروط في حقه بما في ذلك الوثائق والبيانات اللازمة.
٢. تقديم شرح مختصر لمقترحه ويجب ان يبين فيه الشروط وطريقة التنفيذ ويحدد ضمانات والخطة الزمنية للتنفيذ.
٣. ملخص عن التعاقدات والاتفاقيات التي يقترح ابرامها بينه وبين الدائنين لغرض تنفيذ مقترحه.
٤. قائمة تحتوي تصنيفات الدائنين.

---

[٧٣] المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ١٩٦٠ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ٣٠ رجب ١٤٤٢هـ.
[٧٤] المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ٢٤٧ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ١٥ رمضان ١٤٤٢هـ.

(ISSN: 2537 - 0758)

٥. في حال وجود لجنة للدائنين فيجب تقديم قائمة بأسماء أعضاء لجنة الدائنين وتحديد ممثلهم وفئاتهم ومعلومات التواصل معهم وما يثبت تعيينهم في اللجنة.
٦. الإجراءات الخاصة بطرق الدعوة للاجتماعات الخاصة بالدائنين والكيفية التي يتم بها التصويت وأصحاب حقوق التصويت.

حدد المشرع المصري في المادة (٣٦) قانون الصلح طبيعة المستندات الواجب إرفاقها بطلب الصلح، وهي:

أ- المستندات التي تدعم البيانات الواردة في الطلب.
ج- إفادة من مكتب السجل التجاري تفيد التزامه بأحكام السجل خلال العامين الماضيين.
د- إفادة من الغرفة التجارية تثبت ممارسته للتجارة باستمرار.
ذ- نسخ من ميزانيته وحساب الأرباح والخسائر وكشف بمصروفاته الشخصية عن سنتين ماضيتين.

ويتبين مما سبق أن كلًّا من المنظم السعودي والإماراتي والمصري اتفقوا على ضرورة توافر حد أدنى من المستندات القانونية، حتى تستطيع المحكمة المختصة أن تستدل وتتبين منها على ظروف التاجر المَدين، تبين حدود الاضطراب المالي للتاجر، والتأكد من قدرته على إدارة أمواله بشكل يضمن قدرته على الوفاء بالتزاماته وسداد ديونه، وخروجه من حالة التعثر، ومقدرة هذه المستندات يتوقف على رؤية المنظم وتقديرها لم يصلح منها لإخضاعه للسلطة التقديرية للمحكمة المشرفة على طلب التسوية الوقائية.

ويلاحظ أن التشريعات المقارنة تشترط تقديم تلك المستندات حتى يتأكد من جدية التاجر عند لجوئه لخيار إجراء التسوية الوقائية، وذلك من خلال حرصه على تقديم القدر الكافي من المستندات التي تؤكد موقفه المالي، ووضعه المالي المضطرب، مع توافر حسن نيته وسوء حظه التي أدى إلى تعثره. كما يهدف المنظم أيضًا إلى مساعدة المحكمة المختصة على التأكد من توافر شروط إجراء التسوية الوقائية المحددة سالفًا من قبل المنظم، مما يسهل عليها المضي في التصديق على هذه التسوية، وإصدار ما تراه مناسبًا من إجراءات تحقق أهداف تلك التسوية.

المطلب الثاني
دور المحكمة في افتتاح إجراءات التسوية الوقائية

للمحكمة التجارية والأطراف المعنية دور جوهري في إدارة إجراءات التسوية الوقائية، حيث تُناط بها مسؤولية الإشراف على سير هذه الإجراءات بما يحقق التوازن بين مصلحة المَدين في إعادة هيكلة ديونه ومصلحة الدائنين في استيفاء مستحقاتهم بطريقة قانونية ومنظمة، وأهم تلك الصلاحيات هي مراجعة طلب افتتاح التسوية الوقائية، والتحقق من استيفائه للشروط القانونية، ومن ثم إصدار قرارها إما بقبول الطلب وافتتاح الإجراءات أو برفضه إذا تبين عدم استيفاء شروطه، وعليه يعالج هذا المطلب في الفرع الأول سلطة المحكمة في النظر في أهلية المَدين، ويتناول في الفرع الثاني سلطة المحكمة التجارية في افتتاح الإجراءات، ويخصص الفرع الثالث لموضوع سلطة المحكمة التجارية في رفض افتتاح الإجراءات.

الفرع الأول
سلطة المحكمة في النظر في أهلية المَدين

يمثل شرط الأهلية القانونية للمدين شرطًا أساسيًّا لقبول طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، حيث يتوجب على المحكمة التأكد من أن المَدين لم يصل إلى حالة الإفلاس الفعلي وفقًا لتعريف الإفلاس طبقًا لنص المادة (٢) من النظام، والتأكد من أن التاجر لا يزال قادرًا على الوفاء بالتزاماته المستقبلية حال حصوله على الحماية القانونية الممنوحة خلال فترة التسوية الوقائية، كما تشترط المادة (١٣) من النظام شرطًا آخر بأن يكون المَدين في حالة تعثر محتمل أو فعلي، ولكن دون أن يكون قد توقف عن سداد ديونه بصورة تجعله غير قادر على الاستمرار في تشغيل منشأته التجارية، (م ١٣، من نظام الإفلاس السعودي).

تعتمد المحكمة على مجموعة من المعايير لتحديد مدى استحقاق المَدين للاستفادة من التسوية الوقائية، **وأهمها:**

أ- تقديم المَدين لبيانات مالية محدثة تبين وضعه الاقتصادي، ومدى إمكانية استعادة استقراره المالي خلال فترة التسوية.

(ISSN: 2537 - 0758)

ب- إثبات المَدين قدرته على مواصلة إدارة أعماله أثناء تنفيذ الخطة، مما يضمن عدم التأثير السلبي في النشاط التجاري أو الاقتصاد العام.

ج- التأكد من عدم وجود سوابق تدل على سوء إدارة المَدين للأصول المالية التي قد تجعل التسوية الوقائية غير مجدية أو غير عادلة للدائنين[٧٥].

فإذا ما تم قبول طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وجب على المحكمة أن تأمر بافتتاح الإجراءات التي منها الحكم بقبول طلب الصلح وبياناته الإلزامية، والأمر بافتتاح الإجراءات وإيداع أمانة نقدية متى قررت المحكمة ذلك.

فإذا رأت المحكمة أن الطلب جدير بالقبول أصدرت أمرًا بافتتاح إجراءات التسوية الوقائية متى تحققت من الشروط الواردة في المادة رقم (١٥) من نظام الإفلاس، بأن يتم افتتاح الإجراءات التسوية اذا تكونت لدى المحكمة قناعة بان هناك امكانية لاستمرار المدين في ممارسة نشاطه والوفاء بالديون والمطالبات خلال فترة زمنية مقبولة[٧٦]، وفي حال تبين للمحكمة أن المَدين غير مؤهل للاستفادة من التسوية الوقائية فإنها تمتلك سلطة رفض الطلب وتحويله إلى إجراءات أخرى، مثل إعادة التنظيم المالي أو التصفية، وفقًا للمادة (١٧) من النظام.

ويلاحظ أن المنظم السعودي والإماراتي والمصري منح المحكمة صلاحية التأكد من شخصية مقدم الطلب، وتمتعه بالحد الأدنى من الشروط القانونية التي تؤهله للاستفادة من إجراء التسوية، والتحقق من اتباعه الشروط التي يحددها المنظم لضمان سير العدالة، وتيسير الإجراءات المتابعة بشأن إجراء التسوية الوقائية، والتأكد من وضع المدين ومدى تعثره إمكانية استمراره وكذلك التأكد من جميع مستنداته ووثائقه التي تدعم تثبت حالته وتدعم طلبه،، وما ان تقوم لدى المحكمة القناعة بعد توفر الشروط بإمكانية استمراره النشاط الذي يمارسه مع إمكانية قدرته على الوفاء بديونه ومطالباته الا وتصدر قرارها بافتتاح الإجراءات والمضي فيها.

---

[٧٥] هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مرجع سابق.

[٧٦] المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ٥٥ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ١٥ رمضان ١٤٤٢هـ.

الفرع الثاني
سلطة المحكمة التجارية في افتتاح الإجراءات

منح النظام السعودي المحكمة التجارية صلاحيات واسعة في الإشراف على إجراءات التسوية الوقائية لضمان تحقيق التوازن بين حقوق المَدين والدائنين، وحماية النظام المالي من الانهيار، حيث تعد المحكمة الجهة القضائية المختصة بإدارة الإفلاس وإجراءاته، فهي تمارس دورًا رقابيًّا وإشرافيًّا يهدف إلى ضمان تنفيذ الإجراءات وفقًا للأحكام القانونية المنصوص عليها في نظام الإفلاس السعودي، وتشمل هذه الصلاحيات النظر في طلبات افتتاح التسوية الوقائية، والتأكد من استيفائها للشروط النظامية، فضلًا عن الإشراف على تنفيذ خطة التسوية بما يحقق أهدافها في إعادة هيكلة ديون المَدين، وضمان حقوق الدائنين، واستمرار النشاط التجاري بطريقة قانونية ومنظمة.

وحدد المنظم السعودي هذه الصلاحيات في المادة (١٥) من نظام الإفلاس السعودي التي تمنح المحكمة سلطة تقديرية شاملة تتعلق بقبول أو رفض طلبات التسوية، والموافقة على الخطط المالية المقدمة، والإشراف على تنفيذها، فضلًا عن الفصل في أي نزاعات قد تنشأ خلال سير الإجراءات، كذلك تتمتع المحكمة بصلاحيات أخرى مثل تعليق الدعاوى التنفيذية ضد المَدين، وتعيين أمين الإفلاس، والتحقق من أهلية المَدين القانونية للاستفادة من إجراءات التسوية الوقائية، وتُبنى قرارات المحكمة على معايير قانونية دقيقة، تهدف إلى ضمان العدالة لجميع الأطراف المعنية وتحقيق الاستقرار المالي.

وفي هذا الإطار تمتلك المحكمة التجارية سلطة تقديرية واسعة في القبول أو الرفض لطلبات المدينين، وفقًا لمجموعة من الضوابط القانونية، وهو ما يعكس الدور الرقابي للمحكمة في افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، وحرص المنظم على تحقيق الاستقرار المالي، مع التأكد من جدية المَدين في السعي إلى إعادة تنظيم التزاماته المالية بدلًا من التهرب من المسؤوليات المالية أو إساءة استخدام النظام.

اهتم المنظم السعودي في الفقرة الأولى والثانية من المادة الخامسة عشرة بتنظيم سلطات المحكمة، حيث منحها سلطات واسعة، وهو ما أكده القضاء في أحد أحكامه حكم المحكمة التجارية[٧٧]. فالمحكمة هي من يحدد موعد الجلسة للنظر في طلب افتتاح

[٧٧] المحكمة التجارية بالدمام، القضية رقم ٧٨٣ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ٢٨ جمادى الثانية ١٤٤٢هـ.

(ISSN: 2537 - 0758)

إجراء التسوية الوقائية، على أن يكون الموعد خلال مدة لا تزيد على أربعين يومًا من تاريخ قيده، وتحدد المحكمة موعد لنظر الطلب خلا ٥ أيام من تاريخ القيد، وتحكم المحكمة بفتح الإجراء عند استيفاء الطلب للشروط المطلوبة بافتتاح الإجراء طبقًا للبند (أ) من الفقرة الأولى من المادة رقم (١٥)[٧٨].

والمنظم السعودي أعطى للمحكمة صلاحيات واسعة بشأن التأكد من الشروط، وكذلك فعل المشرع المصري أيضًا عند منح المحكمة سلطة كبيرة في نظر طلب الصلح الواقي من الإفلاس، حيث أجاز لها اتخاذ ما يلزم من تدابير للحفاظ على أموال المدينين لحين الفصل في طلباتهم، كما أجاز المشرع للمحكمة اتخاذ ما تراه من إجراءات للوقوف على حالة المَدين المالية وأسباب اضطرابها[٧٩]، وللمحكمة اتخاذ بعض القرارات المهمة، حيث أجاز المشرع لها او بناء على طلب المدين او احد الدائنين ان تستدعي للحضور للمحكمة أي طرف قد يوجد لديه مستندات او معلومات تخص الطلب ويجب عليه ان يلبي طلبات المحكمة.

من تلقاء نفسها أو بطلب من المَدين أو أي من الدائنين استدعاء من لديه معلومات أو وثائق ذات صلة بطلب افتتاح الإجراء لحضور جلسة النظر فيه، وعلى المستدعي تزويد المحكمة بما تطلبه من معلومات أو وثائق.

كما أجازت المادة (٧٢٣) من القانون التجاري المصري للمحكمة اتخاذ بعض القرارات إذا وجدت ما يدعو لذلك أثناء طلب التسوية من الإفلاس، **ومن أهمها:**

أ- الأمر بتبني تدابير من شأنها المحافظة على أصول المدين حتى الفصل في طلبه للتسوية، وقصد المشرع من هذه التدابير عدم تصرف التاجر في أموال خلال فترة نظر الطلب، ومنها تعيين حارس على أموال المَدين، أو وضع أختام على متجر التاجر... إلخ، بما يحقق الحماية للحقوق الدائنين.

ب-للمحكمة اتخاذ أي إجراء يمكّنها من الإحاطة بحالة المَدين المالية وأسباب اضطرابه، وتركَ المشرع للمحكمة سلطة تقديرية لما تراه مناسبًا من الإجراءات، ومن أمثلة ذلك "طلب الاستعلام من الشهر العقاري أو السجل العيني أو أي جهة

[٧٨] المادة (١٥) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

[٧٩] المادة (٣٧/١-٢) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري لعام ٢٠١٨.

حكومية، للوقوف على أملاك التاجر كما يحق للمحكمة نظر الطلب بشكل خاص بدون علانية ومستعجل[٨٠].

اتفق كل من المنظم السعودي والمصري في منح المحكمة المختصة سلطة النظر في إجراءات الإفلاس وإجراءات تنظيم الوضع المالي للتاجر المتعثر بصلاحيات واسعة، من أجل القيام بالدور المنوط بها، وبهدف تحقيق الغاية من إجراء التسوية الوقائية، وهو منع حدوث إشهار إفلاس التاجر المَدين وإتاحة الفرصة أمامه للاستمرار في مزاولة نشاطه تحت إشراف المحكمة.

ويلاحظ هنا رغبة المنظم السعودي والتشريعات المقارنة هنا في تحقيق نوع من التوازن بين المصالح من خلال نصه في المادة الثالثة والثلاثين من نظام الإفلاس السعودي: بأنه لا يترتب على افتتاح إجراء التسوية الوقائية والمصادقة على المقترحان يعفي المدين من أي التزامات ذات علاقة بنشاطه بموجب الأنظمة الأخرى[٨١]، وهو ما يحقق نوعًا من العدالة والحفاظ على المراكز القانونية للأشخاص، بجانب تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، وتوفير بيئة مناسبة حتى يتمكن التاجر المتعثر من إعادة تنظيم أوضاعه المالية، وتحقيق ما جاء خطة التسوية الوقائية.

الفرع الثالث

سلطة المحكمة التجارية في رفض افتتاح الإجراءات

منح المنظم السعودي للمحكمة سلطة تقديرية في رفض طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية في حالات معينة بحيث تحكم المحكمة برفض طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، **اذا تحققت أي من الحالات التالية:**

١- حالج عدم اكتمال الطلب او استيفاءه للطلبات التي يفرضها النظام.

٢- حالة قيام المدين بالتصرف بسوء نية.

٣- حالة قيام المدين بارتكاب ارتكاب فعل مجرم نظاماً[٨٢].

كما منح المنظم سلطة للمحكمة في تأجيل جلسة نظر الطلب لمدة لا تزيد عن ٢١ يومًا حتى يلبي مقدم الطلب الشروط المطلوبة لافتتاح التسوية[٨٣].

---

[٨٠] المادة (٣/٣٧) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري لعام ٢٠١٨.

[٨١] المادة (٣٣) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

[٨٢] انظر المادة (١/١٥/ب) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

[٨٣] انظر المادة (١/١٥/ج) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويلاحظ أن المنظم هنا منح المحكمة سلطة واضحة في تقدير مدى اكتمال الطلب من عدمه وفي تقدير مدى سوء نية المَدين التي قد تتبين من ملبسات الطلب، ودراسة حالة المَدين الذي تقدم به، إلا أن معيار سوء النية هنا يظل فضفاضًا ولا تحكمه إلا المعايير المتعارف عليها وفقًا للقواعد العامة.

وفي المقابل ذهب أيضًا المشرع المصري في المادة (٣٨) من قانون الصلح نفس المذهب، وحدد حالات وجوب رفض طلب الصلح الواقي، حيث يقضي بوجوب رفض طلب الصلح في الحالات التالية:

الحالة الأولى: إذا لم يقدم طالب الصلح الوثائق والبيانات المحددة بالمادة (٣٦) من القانون ذاته أو قدمها غير كاملة دون إبداء مسوغات ذلك.

الحالة الثانية: سبقت إدانة مقدم الطلب في جريمة من الجرائم المتعلقة بالإفلاس كجرائم التدليس أو التزوير، وجرائم النصب واختلاس الأموال العامة، والسرقة وخيانة الأمانة بشرط ألا يكون قدم تم رد اعتباره، وهذا الأمر يتفق مع رغبة المشرع في كون التاجر مقدم الطلب شخصًا حسن النية لم يرتكب غشًّا أو جرائم مخلة بالشرف.

الحالة الثالثة: إذا اعتزل التجارة أو هرب، ورفض المحكمة هنا يكون منطقيًّا، حيث لا حاجة للتاجر إلى الصلح طالما قرر اعتزال التجارة أو قرر الهرب.

أما القانون الإماراتي فيمنح المحكمة المختصة سلطة الحكم بعدم قبول طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية في حال تخلف المَدين عن تقديم المستندات وغيرها من البيانات التي يوجب القانون تقديمها للمحكمة، أو في حال تخلف أي من شروطه. كما أن المشرع الإماراتي أيضًا يمنح الحق للمحكمة في إصدار حكم بعدم قبول الطلب إذا تبين لها سوء نية المَدين وسعيه للإضرار والإساءة للدائنين وتعطيل مطالبهم المالية[٨٤].

ويلاحظ أن الأنظمة محل المقارنة تتفق على حق المحكمة في رفض طلب افتتاح إجراء التسوية الودية، إلا أن المشرع المصري جاء بتفصيل أكثر بشأن الجرائم التي تمنع مرتكبها من طلب افتتاح التسوية الوقائية؛ إلا أنه لم يعالج حالات تقديم الطلب بسوء نية أسوة بالمنظم السعودي والمشرع الإماراتي.

[٨٤] المادة (٥١) من قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس الإماراتي لعام ٢٠٢٣.

المبحث الثاني

الآثار القانونية المترتبة على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية

يعد افتتاح إجراءات التسوية الوقائية منعطفًا جوهريًّا في المركز القانوني والمالي للمدين، حيث تترتب عليه آثار قانونية مهمة في حقوق الدائنين والتزامات المَدين، وقد أولى المنظم السعودي عناية خاصة بتنظيم هذه الآثار، حيث سعى إلى إيجاد إطار قانوني يُمكّن المَدين من إعادة تنظيم أوضاعه المالية دون الإضرار بحقوق الدائنين، مع ضمان استمرارية النشاط وتقليل الأخطار المترتبة على تعثر المَدين، وانطلاقًا من ذلك يعالج المطلب الأول من هذا المبحث موضع الأثر القانوني لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية على المطالبات، ويخصص المطلب الثاني لمعالجة أثر افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على العقود، وفقًا للتالي:

المطلب الأول

الأثر القانوني لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية على المطالبات

يتصدر افتتاح إجراءات التسوية الوقائية الأدوات القانونية المهمة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة المَدين في إعادة هيكلة ديونه واستمرار نشاطه التجاري، وبين حقوق الدائنين في استيفاء مستحقاتهم، فمن خلال هذه الإجراءات، يُمنح المَدين حماية مؤقتة من الدعاوى التنفيذية التي قد تؤدي إلى تصفية أصوله، مما يعزز فرص استمراره في السوق والوفاء بالتزاماته على نحو منظم، ومع ذلك فإن هذه الحماية تفرض في المقابل قيودًا على الدائنين، حيث يتم تعليق مطالباتهم المالية خلال مدة التسوية، مما يحد من قدرتهم على اتخاذ إجراءات قانونية فردية لاسترداد حقوقهم، ولأهمية ذلك سوف أتناول في هذا المطلب الأثر القانوني المترتب على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على المطالبات القائمة، مع تحليل آلية تعامل النظام السعودي مع هذا الموضوع ومقارنته بالأنظمة القانونية الدولية، لا سيما القانونين المصري والإماراتي.

يؤثر افتتاح إجراءات التسوية الوقائية بشكل مباشر في جميع المطالبات المالية المرفوعة ضد المَدين، وتنص المادة (٣٢) من نظام الإفلاس السعودي على تعليق جميع الدعاوى التنفيذية والإجراءات القضائية المرفوعة ضد المَدين خلال مدة التسوية، باستثناء الحالات التي تستوجب استثناء قضائيًّا، ويهدف هذا التعليق إلى منح المَدين

(ISSN: 2537 - 0758)

فرصة لإعادة هيكلة ديونه والتفاوض مع الدائنين للتوصل إلى حلول تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية، مما يسهم في تعزيز استدامة النشاط الاقتصادي والتجاري، إلا أن هذا التعليق ليس مطلقًا، حيث تتيح بعض الاستثناءات القانونية للدائنين الحق في المطالبة باسترداد مستحقاتهم في ظل ظروف معينة، وهو ما يبرز دور المحكمة في تنظيم هذه المسألة وضمان عدم استغلالها بطريقة تضر بحقوق الأطراف المختلفة[٨٥].

وفي هذا السياق سيتم استعراض مفهوم تعليق المطالبات ونطاق تطبيقه في الفرع الأول، بينما سيتم التطرق إلى الاستثناءات التي ترد على هذا التعليق، إضافة إلى سلطة المحكمة في إبطال أي إجراء مخالف للقانون في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعليق المطالبات ونطاق تطبيقها.

الفرع الثاني: الاستثناء من تعليق المطالبات وسلطة المحكمة في إبطال الإجراء المخالف.

الفرع الأول
تعليق المطالبات ونطاق تطبيقها

يقصد بالتعليق: التوقف المؤقت عن فعل الشيء، والتوقف عن فعل الشيء مدة محددة[٨٦]، والمطالبات **في اللغة: جمع مُطالَبة، من مادة (طلب)، والطَّلب: "مُحاوَلَةُ إيجاد** الشيء وأَخْذه، والطِّلْبَةُ ما كان لك عن آخر من حق تطالبه به، والمُطالَبة: أن تطالب إنسان بحق لك عنده، ولا تزال تتقاضاه وتطالبه بذلك"[٨٧].

عرف النظام في المادة الأولى من نظام الإفلاس السعودي تعليق المطالبات بأنه "تعليق الحق في اتخاذ أو استكمال أي إجراء أو تصرف أو دعوى تجاه المَدين أو أصوله أو الضامن لدَين المَدين، خلال فترة محددة وفقًا لأحكام النظام". بما يعني

(85) Hendra Siburian, Bernard Nainggolan, and Dhaniswara Harjono, "Application of Business Continuity Provisions in Bankruptcy to Increase the Value of Bankruptcy Assets," JILPR Journal Indonesia Law and Policy Review, vol. 6, 2024, 168-178.

[٨٦] الموسوعة الفقهية الكويتية،(٣٣/١٠)، بدون سنة نشر.

[٨٧] محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دون سنة نشر.

تحصن المَدين وأمواله ضد أي دعاوى قضائية أو إجراءات أو تصرفات قانونية من شأنها المساس بأصوله أو أصول من يضمن دَينه خلال مدة سريان الإجراء[٨٨].

وإن كان النظام قد أجاز للمدين طلب تعليق مطالبات الدائنين عند افتتاح إجراء التسوية الوقائية، إلا أنه وضع ضمانة للحفاظ على حقوق الدائنين، وهي أن يقدم المَدين تقريرًا معدًّا من قبل المشرف عليه وهو الأمين، ويتضمن هذا التقرير ترجيح بقبول أغلبية الدائنين للمقترح وإمكانية تنفيذه، ويكون هذا التقرير معتمدًا من أمين الإفلاس، ويمنح نظام الإفلاس السعودي للمدين الذي يطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية الحق في الطلب من المحكمة مباشرة بتعليق المطالبات، ويلزمه إرفاق تقرير يرجح قبول الدائنين للمقترح، وما يثبت أنه قابل للتنفيذ على أن يكون هذا التقرير معتمدًا من أحد أمناء الإفلاس[٨٩].

وفي هذا الشأن أقرت المحكمة التجارية بأن نظام الإفلاس أوجب على المَدين عند طلب تعليق المطالبات في إجراء التسوية الوقائية أن يقدم تقريرًا معتمدًا من أحد الأمناء يرجح فيه قبول الأغلبية من الدائنين لمقترح التسوية ويرجح ايضاً أمكانية تنفيذه، وحيث لم يقدم المَدين التقرير المشار إليه يتعين رفض طلب تعليق المطالبات تجاه المَدين[٩٠]. ولا شك ان اشتراط صدور التصديق من جهة معتمدة يعزز مصداقية الطلب وجدية المطالبة وتجده المحكمة سنداً لإصدار حكمها[٩١].

أولًا: النطاق الزمني لتعليق المطالبات:

حدد المنظم السعودي الفترة الزمنية لاستمرار تعليق المطالبات وفق الفقرة الأولى من المادة الثامنة عشرة بأن يحق للمحكمة تعليق المطالبات لمدة لا تزيد عن تسعين يومًا من تاريخ افتتاح الإجراء، ولها يجوز لها ان تمدد هذه المدة لثلاثين يومًا لمرة واحدة أو

---

[٨٨] طارق فهمي الغنام، الأوراق التجارية والإفلاس في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي، الرياض، السعودية، ١٤٤٢هـ، ص ٢٩٨.

[٨٩] المادة (١٧) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

[٩٠] المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ١٩٦٠ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ٣٠ رجب ١٤٤٢هـ.

[91] See, Akram Khalilov, Irina Gazizova, and Beatriz Garcia Osma, "Directors' Bankruptcy Experience and Financial Reporting Choices," Journal of Business Finance & Accounting, vol. 2025, February 2025.

(ISSN: 2537 - 0758)

أكثر اذا طلب المدين ذلك، ويجب ألا تزيد مدد التعليقات مجتمعة على ١٨٠ يومًا، وإلا قررت المحكمة رفض الطلب كم جاء في أحد أحكام المحكمة[٩٢]، وأكد على ذلك أيضًا في حكم آخر حيث قضت فيه المحكمة بأنه يحق للمحكمة تعليق المطالبات لمدة لا تتعدى ٩٠ يومًا من تاريخ الافتتاح، ويجوز لها ايضاً تمديد هذه الفترة بما لا يزيد عن مائة وثمانين يومًا دون أن تكون أخطأت في تطبيق أحكام نظام الإفلاس[٩٣].

كما حدد المنظم السعودي في الفقرة (٢) من ذات المادة ميعاد انتهاء تعليق المطالبات بأنه تنتهي مدة تعليق المطالبات (المادة (٢/١٨)، نظام الإفلاس السعودي) بانقضاء المدة المحددة لها وهي ٩٠ يومًا وتنقضي أيضًا بقيام المحكمة بالتصديق على المقترح أو صدور قرار بإنهاء الإجراء.

ونظم المشرع الإماراتي إجراء تعليق المطالبات في المادة (٥٩) المتعلقة بوقف المطالبات من الفقرة (١) إلى الفقرة (٤)، وحدد في الفقرة (١) بوقف المطالبات لمدة ٣ اشهر من تاريخ إصدار قرار المحكمة بالموافقة على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية.

وفي الفقرة الثانية أعطى المشرع للمحكمة سلطة تمديد تلك المدة لفترة لا تزيد عن شهر واحد لمرة او لعدة مرات لمرة واحدة ويجب الا تزيد في مجملها عن ٦ اشهر.

كما قضى المشرع الإماراتي في المادة (٥٩) ذاتها، بحق المَدين في الحصول على شهادة تفيد وقف المطالبات في حقه ويتحصل من الإدارة الخاصة بالإفلاس استجابة لطلب يتقدم به.

كما ألزم المشرع المَدين المستفيد من وقف المطالبات بعدم التقاعس في الحصول على موافقة الدائنين على المقترح المقدم بالتسوية الوقائية، كما يلزمه بأن يقوم بتوفير جميع البيانات والوثائق والمعلومات للدائنين وتمكينهم منها ومساعدتهم بالرد على استفساراتهم.

---

[٩٢] المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ٢١٠٧ لعام ١٤٤١هـ، تاريخ الحكم ٢٠ جمادى الثانية ١٤٤٢هـ

[٩٣] المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ١٤٠١٠ لعام ١٤٤٠هـ، تاريخ الحكم ١٨ ربيع الثاني ١٤٤١هـ

نجد في النصوص السابقة اتفاق كل من المنظم السعودي والإماراتي في تحديد بداية ونهاية مدة تعليق المطالبات، وكذلك منح المحكمة سلطة تقدير لتمديد تلك المدد متى رأت في ذلك مصلحة لأطراف التسوية، وهو ما لم يحدده المشرع المصري بشكلٍ واضح، بما يحقق مصلحة أطراف التسوية الوقائية.

ثانياً: نطاق (محل) تعليق المطالبات في النظام:

تُعد ميزة تعليق المطالبات في نظام الإفلاس السعودي ضمانة للمدين من مواجهة الدائنين خلال فترة التسوية، وفي ذات الوقت تُعد إحدى الركائز الأساسية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية المَدين، وبه منح المنظم الدائنين فرصة عادلة لاسترداد حقوقهم ضمن إجراءات منظمة، والمنظم القانوني يمنع الدائنين من اتخاذ إجراءات فردية ضد المَدين بمجرد افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، مما يعزز استقرار وضع المَدين المالي، ويوفر له الوقت اللازم لإعادة تنظيم التزاماته، وحدد النظام نطاق تعليق تلك المطالبات وآثاره على النحو التالي:

١- حظر رفع دعاوى جديدة أو تنفيذية ضد المَدين أو أصوله:

المَدين نفسه هو محل تعليق المطالبات، ويشمل المَدين سواء كان من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، فلا يحق للدائن المطالبة بالدين خلال فترة التعليق، وكذلك يشمل الدائن سواء كان من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، ويترتب على ذلك عدة آثار مهمة، منها أنه طبقًا لنص الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من نظام الإفلاس السعودي فإنه لا يجوز للدائنين إقامة أية دعاوى قضائية جديدة ضد المَدين خلال مدة التعليق، حيث لا يجيز للدائن اتخاذ أي إجراء والقيام بتصرف قانوني في حق المدين ت أو رفع دعاوى قضائية عليه، بما في ذلك التقدم بطلب افتتاح أي من إجراءات الإفلاس، مما يمنح المَدين فرصة للتفاوض مع الدائنين والتوصل إلى حلول توافقية دون تهديدات قانونية قد تؤثر على نجاح خطة التسوية. فيما عدا المنع من السفر والحجز على الأصول أو المنع من التصرف فيها، ما لم يقرر القاضي خلاف ذلك بناء على طلبات من ذوي المصلحة[٩٤].

[٩٤] المحكمة التجارية بمكة، القضية رقم ٢٠٠ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ١٤ جمادى الثانية ١٤٤٢هـ.

(ISSN: 2537 - 0758)

وقد سار المشرع المصري على درب المنظم السعودي، وجعل من آثار صدور الحكم بافتتاح إجراءات الصلح سببًا لوقف الدعاوى القضائية والإجراءات التنفيذية في حق المدين من حين صدور حكم افتتاح الإجراء، أما القضايا وإجراءات التنفيذ لتي أقامها المدين فتظل سارية مع إدخال أمين الصلح فيها (م١/٤٧) من قانون الإفلاس المصري، كما أضاف المشرع في الفقرة الثانية من ذات المادة (م ٢/١/٤٧، من قانون الصلح المصري)، حيث نص "بأنه بعد صدور الحكم بافتتاح إجراءات الصلح لا يجوز التمسك قبل الدائنين بقيد الرهون وحقوق الامتياز والاختصاص على أموال المَدين"، وقصد المشرع من ذلك حماية الدائنين خلال مدة افتتاح إجراءات الصلح.

ولكن على خلاف الحال بالنسبة لإشهار إفلاس المَدين، لا يترتب على حكم المحكمة بافتتاح إجراء التسوية انقضاء اجل الوفاء بديون المدين او إيقاف فوائدها[٩٥].

٢- تقييد الحق في التنفيذ على الضمانات العينية إلا بعد موافقة المحكمة:

وتشمل الأصول النقدية والأصول الثابتة، فلا يحق للدائن أيًّا كان مركز دَينه، اتخاذ أي إجراء تجاه أصول المَدين أو التصرف فيها خلال فترة التعليق[٩٦].

وقد أفرد النظام لأصول المَدين محل نطاق تعليق المطالبات حماية قانونية خاصة، بنصه على الضمانات العينية في للمادة (٢٠/ ب) منه، فلا يجوز اتخاذ أية إجراءات تنفيذية ضد أصول التفليسة التي يقدمها كضمانات إلا بعد إقرار المحكمة ؛ لذا فتعليق المطالبات يمنع الدائنين من التنفيذ تلقائيًّا (المادة ٢٠/ب، من نظام الإفلاس السعودي)، إلا بعد موافقة المحكمة، مما يعني أن المحكمة تمتلك سلطة تقديرية لتحديد ما إذا كان التنفيذ سيؤثر سلبًا على خطة التسوية الوقائية أم لا، وهو ما يوفر حماية للأصول الأساسية التي يعتمد عليها المَدين في استمرار نشاطه الاقتصادي، حت يضمن وفائه بالتزاماته تجاه دائنيه.

---

[٩٥] المادة (٤٨) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري لعام ٢٠١٨.

[٩٦] انظر عبد المجيد بن صالح المنصوري، تعليق المطالبات في نطاق الإفلاس حقيقته، ومحله، وآثاره، وشروطه، ومدته، واستثناءاته، وإعلانه التكييف الفقهي، مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الجمعية العلمية القضائية السعودية، ع ٢١، ٢٠٢٠، ٦٧-١٣٥.

٣- حظر اتخاذ أية إجراءات ضد الضامن الشخصي أو مقدمي الضمانات العينية:

ويقصد بالضامن الشخصي او مقدمي الضمانات العينية، الكفلاء او من قدموا ضمانات عينية لضمان حقوق الدائنين وبالتالي يتحصنون ايضاً ضد المطالبات خلال فترة التعليق ويسري الحكم ايضاً علي الشركاء المتضامنين بحكم ان القانون يقر مبدأ التضامن بين المدينين في الديون التجارية[٩٧].

وأحسن المنظم السعودي بالنص على ذلك الأثر عند افتتاح التسوية الوقائية، لأن المنظم يهدف إلى منع إفشال التسوية الوقائية من خلال الضغط على الكيانات المرتبطة بالمدين، علمًا بأن تلك الضمانة قد خلا منها القانون المصري للصلح لسنة ٢٠١٨، فهو لم يمنحها للمدين إلا في حالة إذا نص عقد الصلح على ذلك وفقًا للمادة ٦٨ منه على أنه: "لا يفيد من الصلح الواقي المدينون المتضامنون مع المَدين أو كفلاؤه في الدين ومع ذلك إذا وقع الصلح مع شركة استفاد من شروطه الشركاء المسؤولون في جميع أموالهم عن ديون الشركة، إلا إذا نص في عقد الصلح على غير ذلك".

وهنا نجد أن المشرع المصري قد شدد من مسؤولية المتضامنين وهم الأولى بالرعاية، على الرغم من المزايا التي منحها للمدين الأصيل صاحب الدين، عكس المنظم السعودي الذي منح الاثنين نفس الحماية القانونية بما يحقق نوعًا من التوازن بين التاجر المَدين ودائنيه، كما أوجب إدخال أمين التسوية في الدعاوى أو الإجراءات المتخذة من التاجر المَدين ضد الغير فيه، وذلك تحقيق للمصلحة سواء للمدين أو الدائنين[٩٨].

ويلاحظ أن المنظم السعودي قد جاء بعدة نصوص تعد طفرة قانونية تعكس وعي المنظم بأهمية إجراء التسوية الوقائية بوصفها إحدى الطرائق القانونية المهمة لتفادي إشهار إفلاس التاجر المَدين، والقضاء على الصعوبات التي تواجه المَدين ودائنيه عند

---

[٩٧] انظر المرجع السابق، انظر ايضاً محمد حسن الجبر، القانون التجاري السعودي، ط ٤، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٢١. **انظر ايضاً،**

Charles Tabb and Ralph Brubaker, Bankruptcy Law: Principles, Policies, and Practice, 5th ed., Carolina Academic Press, 2021.

[٩٨] انظر سميحة القليوبي، أحكام الإفلاس، مرجع سابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

اللجوء للطرائق القضائية العادية، وفي نفس الوقت حرص المنظم على حماية الأطراف المتعاملة مع التاجر المَدين، بما يحقق مصلحة جميع الأطراف، سواء كانوا دائنين عاديين، أو دائنين بضمانات، وهو ما لم يفعله المشرع المصري في قانون الصلح لسنة ٢٠١٨، وحتى عند تعديل بعض مواده بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢١[٩٩].

الفرع الثاني

الاستثناء من تعليق المطالبات وسلطة المحكمة في إبطال الإجراء المخالف

أولًا: الحالات المستثناة من تعليق المطالبات وفقًا لنظام الإفلاس:

حددت المادة (٢١) من نظام الإفلاس الحالات الاستثنائية على سبيل الحصر في نظام الإفلاس السعودي، وذلك لأن إجراء تعليق المطالبات هو أحد الأدوات القانونية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية المَدين من المطالبات خلال فترة التسوية الوقائية، وبين ضمان عدم الإضرار بحقوق الدائنين، لاسيما حقوق الدائنين المضمونين.

وعلى الرغم من أن الأصل هو تعليق جميع المطالبات والإجراءات التنفيذية ضد المَدين خلال مدة التسوية، إلا أن النظام السعودي منح المحكمة سلطة تقديرية، لاستثناء بعض الحالات متى ما رأت أن ذلك يخدم العدالة وحماية المصالح الاقتصادية لأطراف التسوية الوقائية:

حدود التنفيذ لأمر افتتاح التسوية وتأثيره في استمرارية النشاط التجاري للمدين:

وفقًا للمادة (٢١/١/أ، ب) من نظام الإفلاس السعودي تصد المحكمة موافقتها خلال فترة تعليق المطالبات على الطلبات التنفيذية أصول التفليسة أو أصول الضامن، **وذلك بعدة شروط، هي:**

أ- إذا لم يؤثر التنفيذ على ممارسه المَدين لنشاطه.

ب-إذا وافق الدائنون والملاك على مقترح التسوية.

ج- إذا تبين للمحكمة أن الرفض لطلب التنفيذ من شأنه إلحاق أضرار بليغة بالدائنين تفوق ما قد يلحق المَدين من أضرار ويصعب التعويض عنها.

---

[٩٩] انظر إلهام محمد إبراهيم، الدائن والصلح الواقي من الإفلاس، وفقًا للقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢١، بشأن تعديل بعض أحكام قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس بالقانون الصادر برقم ١١ لسنة ٢٠١٨، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مج ٤٧، ع ٤٧، ٢٠٢٤، ٣٣١١-٣٤١٠.

د- إذا كان التنفيذ المطلوب يخص أصولًا غير ضرورية لاستمرارية النشاط التجاري، مثل عقارات غير مستخدمة أو استثمارات مالية غير متعلقة بالإنتاج، جاز للمحكمة الموافقة على التنفيذ.

هـ- في حال وجود أصول مرهونة يمكن بيعها دون التأثير في قدرة المَدين في متابعة نشاطه التجاري، يجوز للمحكمة الموافقة على ذلك وفق مصلحة الدائنين.

أحسن المنظم السعودي عند استثناء تلك الفئات من تعليق المطالبات، لأن الهدف من التعليق هو تمكين التاجر المَدين من اتقاء إشهار إفلاسه، ولكن دون الإضرار بمصالح الآخرين، ولا سيما إذا تعلق الأمر بجهات سيادية، أو حقوق أفراد عاديين بما يضر بحقوقه المادية لدى التاجر، وذلك لأن المنظم لم يرغب أن تكون المنحة التي أجازها للمدين تحقق لها فائدة، من جانب آخر تضر بمصالح الآخرين الذين لم يكونوا سببًا في إعسار التاجر المَدين.

ثانياً: سلطة المحكمة في إبطال أية إجراءات مخالفة خلال فترة تعليق المطالبات:

تتمتع المحكمة في النظام السعودي بسلطة تمكنها من تصحيح أي مخالفات تصدر بالمخالفة لقرار المحكمة الصادر بتعليق المطالبات، حيث يجوز لها إصدار حكم تضمن استرداد أي أموال تم التصرف فيها أثناء سريان فترة التعليق، ولها تقدير طريقة معالجة ذلك، ويكون تدخل المحكمة هنا بناء على أصحاب المصالح ويجوز لها الحكم من تلقاء نفسها، وفي كل الأحول يحمي النظام من هو غير حسَن النية ويمكنه من طلب التعويض[١٠٠].

وقد رتب المشرع البطلان على أية إجراءات تُتخذ خلال مدة التعليق، وتشكل مخالفة للأحكام القانونية، لذلك منح المحكمة سلطة استرداد الأصول التي جرى التصرف بها بشكل غير قانوني خلال مدة التعليق، مع مراعاة حماية حقوق الأطراف حسني النية الذين تعاملوا بحسن نية دون علمهم بالإجراء القانوني المخالف.

[١٠٠] المادة ٢٠ من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويساعد هذا الاستثناء في منع الدائن المضمون من تكبد خسائر غير قابلة للتعويض بسبب تأجيل استرداد الضمانات، وهو ما يضمن حماية النظام الائتماني والاستثماري من خلال منح الدائنين المضمونين الثقة في النظام القانوني، كما يحد من أخطار انخفاض قيمة الضمانات إذا لم يتم التنفيذ عليها في الوقت المناسب، مثل الأصول القابلة للتلف أو التي تتعرض لانخفاض القيمة السوقية السريع، حيث رغب المنظم السعودي في استفادة التاجر المَدين من تعليق المطالبات ولكن على حساب الدائنين الذين منحهم القانون مزايا معينة، تضمن لها حقوقهم لدى التاجر المَدين.

ثالثاً: أثر تعليق المطالبات على ترتيب الدائنين في النظام السعودي:

١- إعادة ترتيب الأولويات بين الدائنين:

يخضع ترتيب الدائنين لمعايير قانونية محددة وفقًا لنظام الإفلاس السعودي، حيث نص في المادة (٢٩) على أنه: "إذا تعدد الدائنون وكان هناك اختلاف في طبيعة ديونهم أو حقوقهم، فعلى المَدين تصنيفهم إلى فئات وفقًا لما تحدده اللائحة".

حالة تنازع الدائنين:

لم يغفل المنظم السعودي عن حالة تنازع الدائنين خلال فترة تعليق المطالبات، وعالجها بأنه في حالة إذا كان هناك نزاع حول مطالبات الدائنين، فيجب أن يقوم المَدين بتعيين أحد الخبراء المعتمدين لغرض تقييم قيم المطالبات ويقدمه للمحكمة للموافقة عليه ويتم تضمين ذلك في المقترح وطرحه للتصويت ويدرج في هذا المقترح أي طلبات أخرى للدائنين لم تدرج في المقترح بسبب راجع للمدين وكل ذلك بعد صدور موافقة من المحكمة المختصة[١٠١].

أما المشرع المصري فإنه لا يجيز الاحتجاج تجاه الدائنين بقيود الرهون وحق الامتياز وحقوق الاختصاص المترتبة على أموال المَدين[١٠٢]. وبذلك يكون قد أتى على عكس المنظم السعودي الذي منح تلك الميزة للدائنين حماية لحقوقهم، حتى لا يستفيد المَدين الذي أهمل في الحفاظ على أمواله على حساب الدائن حسن النية.

---

[١٠١] المادة (٣٠) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

[١٠٢] المادة (٤٧) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري لعام ٢٠١٨.

وهنا نجد أن المنظم السعودي عند تحديده لمعايير وضع معيار معين عند ترتيب تلك الديون، حيث منح الأولوية للديون المضمونة، ثم الديون العمالية، يليها الدائنون غير المضمونين، حيث يجوز للمحكمة استثناء بعض المطالبات من التعليق إذا كان ذلك يصب في مصلحة أغلبية الدائنين، مما يحقق توازنًا بين حماية المَدين وضمان حقوق الدائنين.

٢- أثر التعليق على الدائنين غير المضمونين:

يُعد الدائنون غير المضمونين الأكثر تأثرًا بتعليق المطالبات، إذ لا يمكنهم المطالبة الفورية بديونهم أو اتخاذ إجراءات فردية لاستردادها، ووفقًا لنظام الإفلاس السعودي ينظر قاضي الموضوع خلا فترة التعليق للمطالبات في طلب الدائن يجد ماله بعينه لدي المدين، بعد تقديم طلب لاستردادها، مما يوفر له حماية قانونية محدودة مقارنة بالدائنين المضمونين[١٠٣].

وحدد المنظم في نظام الإفلاس ميعاد انتهاء تعليق المطالبات عند الانتهاء من الغرض المرجو منها، إما بعد انتهاء المدة المحددة للتعليق، أو بانتهاء الحد الأقصى للمدة المقررة بموجب النظام، أو في الحالات المنصوص عليها في المادة (٢/١٨)، من نظام الإفلاس السعودي، **على النحو التالي:**

١. تصديق المحكمة على مقترح التسوية الوقائية.
٢. حكم المحكمة بإنهاء إجراءات التسوية الوقائية.

ويتبين أن المنظم عندما يمنح ميزة لفئة معينة يراعي ألا تكون هذه الميزة أبدية أو على حساب مصالح الآخرين وهو ما فعله المنظم السعودي والمصري، عندما جعل تعليق المطالبات أثرًا لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية، حيث قيد المنظم هذه المنحة ببعض القيود القانونية، بما يحقق نوعًا من التوازن بين مصالح أطراف التسوية، أو الغير الذي يتعامل مع التاجر المتعثر، وهو مما يحقق نوعًا من الاستقرار في العلاقات والمعاملات الاقتصادية[١٠٤].

---

[١٠٣] المادة ٢/٢١، نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

[104] See, Herlina Basri, Faisal Santiago, Rifka Zuwanda, Hudi Yusuf, and Sugeng Samiyono, "Bankruptcy Legal System Reform in Settlement of Debtors' Debt According to the Bankruptcy Law," Nagari Law Review, vol. 7, 2024, 567.

(ISSN: 2537 - 0758)

المطلب الثاني
أثر افتتاح إجراءات التسوية الوقائية على العقود

تُعد العقود التجارية التي يبرمها المَدين ركيزة أساسية في التعاملات الاقتصادية، حيث تُحدد التزامات الأطراف وتُوفر درجة من الاستقرار والثقة في السوق، وفي ظل نظام الإفلاس، يترتب على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية تأثير مباشر في العقود القائمة، إذ قد يؤدي إلى تعليق بعض الالتزامات التعاقدية، أو تقييد حقوق الأطراف في إنهاء العقود أو تعديل شروطها، ويهدف المنظِّم من خلال هذه الإجراءات إلى تحقيق توازن بين حماية المَدين من الإفلاس المفاجئ، ومنح الدائنين ضمانات قانونية تُمكّنهم من الحفاظ على مصالحهم المالية دون المساس باستمرارية النشاط التجاري للمدين. وفي هذا الإطار يعالج الفرع الأول من هذا المطلب: أثر افتتاح التسوية الوقائية على استمرارية العقود، ويتناول الفرع الثاني: أثر افتتاح التسوية الوقائية على انتهاء العقود، أما الفرع الثالث فيخصص لمناقشة العقود المستثناة من آثار افتتاح التسوية الوقائية، **وفقًا للترتيب التالي:**

الفرع الأول
أثر افتتاح التسوية الوقائية على استمرارية العقود

نظم المنظم السعودي آثار افتتاح التسوية الوقائية على العقود التي يكون المَدين طرفًا فيها في المواد (٢٢- ٢٦) من نظام الإفلاس السعودي، وكذلك فعل المشرع الإماراتي في قانون إعادة التنظيم المالي لسنة ٢٠٢٣، وذلك في المادة (٦١) وما بعدها، وفعل ذلك أيضًا المشرع المصري في قانون الصلح لسنة ٢٠١٨، **وسوف نتناول ذلك بشيء من التفصيل على النحو التالي:**

نص المنظم السعودي بشكل واضح في النظام على تأثير تقديم طلب افتتاح التسوية الوقائية أو صدور قرار المحكمة بافتتاحه على المدة المتبقية من أجل الديون أو حلول أجل سداد استحقاقات العقود التي لم يحن بعد وقت الوفاء بها، ورتب جزاء البطلان على كل تصرف يخالف ذلك[١٠٥].

[١٠٥] المادة (٢٢) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ

أولًا: أنواع العقود التي أجاز النظام استمراريتها خلال افتتاح التسوية الوقائية:

نص المنظم السعودي في الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين على أن العقود التي يكون المَدين طرفًا تبقى سارية ولا يؤثر على حالتها افتتاح إجراء التسوية، ويستمر المَدين في تنفيذها، ولضمان استمرارية تلك العقود، **على النحو التالي:**

١- استمرار تلك العقود مقابل التزام المدين بتنفيذ التي الالتزامات التي قامت بعد افتتاح الإجراء.

٢- تضمين أي التزامات تعثر المدين في تنفيذها قوائم المطالبات.

٣- يلزم المَدين بعدم التقاعس وببذل الجهد والعناية المعتادة للوفاء بأي التزام تعاقدي يحدث بعد افتتاح إجراءات التسوية الوقائية ويفضل أن يقوم بالوفاء بشكل فوري.

٤- يلزم المَدين بالتنفيذ في الآجال المحددة ولا يمنح فرصة لمد الأجل إلا إذا اتفق على غير ذلك مع صاحب الشأن[١٠٦].

وذهب في نفس الاتجاه كل من المشرع الإماراتي في قانون إعادة التنظيم المالي لسنة ٢٠٢٣م، حيث حدد نطاق استمرارية العقود في المادة (١/٦١) من قانون إعادة التنظيم المالي التي تقضي بعدم حلول أجل الوفاء بالدين حال صدور قرار المحكمة بافتتاح إجراءات التسوية الوقائية، كما أنه يمنع أيضًا وقف استمرار الفائدة على هذه الديون. وقد تشدد المشرع الإماراتي، كما فعل المنظم السعودي في شأن إبطال أية شروط تخالف أحكام تلك المادة واعتبار أي شرط يقضي في هذه العقود يخالف ذلك كأن لم يكن[١٠٧].

وكذلك حدد المشرع الإماراتي محل العقود التي تنطبق عليها الاستمرارية في الفقرة الثانية من ذات المادة (٦١)، حيث أكد أنه لا يترتب على إصدار حكم افتتاح إجراءات التسوية الوقائية إيقاف العقود القائمة كعقود الإيجار أو فسخها، كما يلزم دائني المَدين على بعد إيقاف العقود بالاستمرار في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية ما دام المدينون ملتزمين منذ صدور قرار الإيقاف.

---

[١٠٦] المادة ١/٢٤ نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ

[١٠٧] المادة (١/٦١) من قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس الإماراتي لعام ٢٠٢٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

وعلى الرغم من اتفاق المنظم السعودي والإماراتي بشأن تحديد نطاق العقود التي تستمر رغم افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، إلا أن المشرع المصري في قانون الصلح لسنة ٢٠١٨، لم ينص صراحة على استمرارية بعض العقود، بل جاء بحكم في المادة (٤٦)، مفاده أن المَدين يستطيع مزاولة أعماله خلال فترة استمراره في إدارة أمواله تحت إشراف أمين الصلح، والمتعلقة بنشاطه التجاري كبيع بضائع أو استلام ثمنها أو إبرام عقود نقلها أو شراء معدات وخامات ضرورية لاستمرار نشاطه التجاري[١٠٨]. وحرصًا من المشرع المصري على مصالح الغير، المتعاملين مع التاجر قرر في الفقرة (٢) من ذات المادة أن ما سبق من أحكام لا يخل بحقوق غير الحسَن النية. إلا أن المشرع المصري في المادة (٤٨) أكد على عدم سقوط آجل الديون التي على المَدين أو وقف جني فوائدها، حيث يرغب المشرع المصري في تحقيق مصلحة للدائنين والمدين، لأن في استمرارية تلك الآجال إمكانية تنفيذ المَدين لالتزاماته تجاه الدائنين[١٠٩].

كما أجاز المشرع المصري في القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢١م المعدل لبعض مواد القانون الصلح لسنة ٢٠١٨م، في المادة (٦٦ /١) منه، بتضمين الصلح الواقي منح المَدين مهلة حتى يفي بديونه وما يترتب عليها من فوائد، أو أن يتم التنازل عن الديون أو فوائدها بشكل جزئي أو كلي بعوض أو بغير بعوض، كتملك بعض أصول المَدين أو الدخول معه شريكًا في تجارته.

وعند المقارنة بين موقف كل من المنظم السعودي والمشرع الإماراتي بشأن العقود التي منحها الاستمرارية نجدهما أكثر تحديدًا ووضوحًا عند النص صراحة على محل نطاق تلك العقود، على عكس ما فعل المشرع المصري، حيث جاء النص أكثر غموضًا، ولعله ترك الأمر لسلطة المحكمة التقديرية طبقًا للمستجدات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يجعل من موقف المنظم السعودي أكثر وضوحًا وحرصًا على توفير القدر الكافي من الاستقرار في المعاملات، وتحقيق حماية خاصة ببعض العقود التي تنظمها قوانين خاصة[١١٠].

---

[١٠٨] سميحة القليوبي، الأسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، مرجع سابق.

[١٠٩] المادة (٤٨) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري لعام ٢٠١٨.

[110] See, Leon Trakman and Robert Walters, Contemporary Issues in Finance and Insolvency Law, Volume 1, Routledge, 2022.

ثانياً: الإطار القانوني لأثر افتتاح التسوية الوقائية في العقود:

يُعد تأثير إجراءات التسوية الوقائية في العقود أحد الجوانب القانونية الجوهرية في نظام الإفلاس، حيث يسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية المَدين من الإفلاس الكلي، وبين ضمان استقرار العلاقات التعاقدية، وذلك في المواد المنظمة (٢٢-٢٦) من نظام الإفلاس لهذا الأمر، ذلك لأن النظام يهدف إلى الحفاظ على العقود الجارية ومنع إلغائها تلقائيًا، إلا في حالات استثنائية يقرها القضاء.

الإطار القانوني لاستمرارية العقود عند تقديم طلب افتتاح التسوية الوقائية:

يترتب على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية عدم حلول آجال الديون أو فسخ العقود، فإن مجرد تقديم طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو صدور قرار الافتتاح لا يؤدي إلى التأثير على بعض المعاملات **ومنها:**

أ- استحقاق الديون المستقبلية أو حلول أجل سدادها قبل موعدها المتفق عليه.

ب-فسخ العقود تلقائيًا التي يكون المَدين طرفًا فيها.

ج- إضافة أي شروط جديدة تفرض استحقاق الدين بسبب افتتاح الإجراء، حيث تعد هذه الشروط باطلة[١١١].

ويلاحظ أن المنظم السعودي رغب في الإتيان بهذه النصوص من أجل أن يحمي المَدين من تعسف الدائنين الذين قد يحاولون استغلال طلب الإفلاس لإنهاء العقود، أو المطالبة بديون لم يحن أجلها، مما يمنحه فرصة حقيقية لإعادة هيكلة التزاماته المالية دون تعرضه لضغوط قانونية مبكرة، ويستفيد من افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، ويمنع حدوث إشهار إفلاسه.

وعند المقارنة بين موقف المنظم السعودي والإماراتي كل منه يتفق بشأن حدود تطبيق آثار افتتاح إجراءات التسوية من حيث تطبيقه على بعض العقود، وقد أحسن كل من المنظمين بشأن استثناء بعض العقود من حماية التاجر المتعثر من الآثار السلبية إذا استمرت تلك العقود منتجة لآثارها وهو ما يتعارض مع خطة التسوية الوقائية.

رغم وضوح النص في النظام السعودي والإماراتي، إلا أن النص المصري بشأن تحديد نوعية العقود التي يؤثر عليها افتتاح إجراءات الصلح كان غير صريح، وكذلك

---

[١١١] المادة ٢٢ و٢٣، من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ

(ISSN: 2537 - 0758)

عن تحديد الفئات المستثناة من ذلك التأثير حيث تقوم الحاجة لتحديد هذه العقود بدقة وخصوصاً فيما يتعلق بالشركات التجارية[١١٢].

الفرع الثاني

أثر افتتاح التسوية الوقائية على انتهاء العقود

حدد المنظم السعودي في الفقرة الثانية من المادة (٢٤) الأسباب التي تجعل المحكمة تأمر بانتهاء تلك العقود، وهي الحالات التي لا يفي فيها المدين بعد صدور قرار الافتتاح بالتزاماته التعاقدية في العقود التي يكون طرفاً فيهه، حيث يجوز للمحكمة هنا ان إنهاء هذه العقود او إبراء المتعاقد من التزاماته دون الإخلال بحقوقه بناء على طلب يقدم للمحكمة من المتعاقد، وإنهاء العقود خلال التسوية الوقائية يخضع لما جاء في المادة (١/٢٥) حيث يمنح المنظم المحكمة السلطة في إنهاء بعض العقود بناء على طلب المَدين، ولكن المنظم السعودي حدد شروطًا لذلك، **ومن أهمها:**

أ- ان يكون إنها العقد لازماً لاستمرار نشاطه.

ب-إذا كان هناك مصلحة لأغلبية الدائنين.

ث-الا ينتج عن انهاء العقد اضرار بالغة في حق المتعاقد.

خ- وجوب إبلاغ المتعاقد بقرار الإنهاء حال عدم حضوره للجلسة في المحكمة[١١٣].

ويستثنى من ذلك عقود الضمانات وعقود الرهون ولا يجوز انهائها الا بمجوب الأنظمة التي تنظمها.

كما نص في الفقرة الثانية على أنه يستثنى من تطبيق الفقرة (١) من هذه المادة، أنه "لا يجوز إنهاء أي من عقود الضمانات بما في ذلك عقد الرهن إلا وفقًا لأحكام النظام أو الأنظمة ذات العلاق.

ويتبين أن المنظم السعودي هنا رغب من هذا الإجراء منع التاجر المَدين من استعمال هذا الإجراء بما يضر بحقوق الدائنين حسَني النية الذين انضموا لطلب التسوية الوقائية برغبتهم، لذا كان النظام حريصًا على توفير الحماية اللازمة لهم، كما أن

---

(112) Reinhard Bork and Renato Mangano, The Anatomy of Corporate Insolvency Law, Oxford University Press, 2024, P.120.

(١١٣) المادة (٢/٢٥) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ

استمرار بعض العقود قد يكون لها أضرار على المَدين نفسه، لذلك أراد المنظم تفادي تلك الآثار بإنهاء تلك العقود، وهو ما نظمه المشرع الإماراتي في قانون إعادة التنظيم المالي لسنة ٢٠٢٣م، فأمر إنهاء العقود في المادة (٦١) في الفقرتين الثالثة والرابعة، حيث أجاز للمحكمة فسخ العقود **في حالتين هما:**

أ- إذا ثبت إخلال المَدين بالتزامه التعاقدي في أي عقد غير مشمول بإجراءات التسوية وذلك بناء على طلب المتعاقد الآخر، ويعد هذا استثناء على وقف المطالبات.

ب-إذا طلب المَدين من المحكمة فسخ العقد إذا كان هذا الفسخ في مصلحة الدائن أو يساعد المَدين في مزاولة أعماله، أو إذا كان لا ينتج عن الفسخ ضرر جسيم يضر بمصلحة المتعاقدين مع المَدين.

وفي حالة عدم قيام المحكمة بتعويض المتعاقد تعويضًا عادلًا، يحق له الاشتراك في إجراءات التسوية الوقائية ولكن كدائن من الدائنين العاديين بمقدار التعويض الذي نتج عن الفسخ.

وكذلك فعل المشرع المصري في قانون الصلح لسنة ٢٠١٨ المعدل بالقانون (١١) لسنة ٢٠٢١، فطبقًا للمادة (٢/١/٤٦)، لا يجوز للمدين التاجر الاحتجاج على الدائنين باستمراره في عقود يكون مضمونها التبرع، لا سيّما إذا تم بعد افتتاح إجراء الصلح، وإن كان غير محظور على المَدين التبرع، ولكن طبقًا للفقرة الثانية، لا يجوز للمدين التاجر بعد الموافقة على بافتتاح إجراءات التسوية أن يبرم صلح او يعقد رهناً او يقوم بأي تصرف ناقل للملكية غير ضروري لأعماله العادية، إلا بعد موافقة المحكمة، وإلا عُد باطلًا. وقرر المشرع بعدم الاحتجاج زي تصرف يتم بخلاف ذلك مع ضمان حقوق حسني من الغير[١١٤].

وعند المقارنة بين موقف المنظم السعودي، والإماراتي، والمصري، نجد أن المنظم السعودي والإماراتي اتفقا بشكلٍ صريح على العقود الواجب إنهاؤها، بما يحقق حماية قانونية للدائنين والمتعاملين مع المَدين التاجر، مما يضمن حقوقهم حال الموافقة على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، لأن التسوية لا تعني إفلاس المَدين التاجر، كما أن هذه الأحكام جاءت لحماية المَدين أثناء إجراء التسوية الوقائية، لذا يحق له التمسك ببطلان التعاقدات التي أبرمها قبل هذا الإجراء، كما له الحق في المطالبة بإنهاء

[١١٤] المادة (٢/٤٢) قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري لعام ٢٠١٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

تعاقداته التي أبرمها قبل ذلك إذا كان في الإنهاء حماية لنشاطه، مع تحقيق مصلحة أغلبية الدائنين، وذلك على عكس موقف المشرع المصري الذي جاء بنصوص لم تحدد صراحة نوعية تلك العقود وترك ذلك للسلطة التقديرية للمحكمة.

الفرع الثالث

العقود المستثناة من تأثير افتتاح التسوية الوقائية

حين يقر المنظم قاعدة قانونية أو نصًا تشريعيًا، يضع في الحسبان أن لكل قاعدة استثناء، ويهدف من ذلك إلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد الخاضعين لهذا القانون، والحفاظ على استقرار المراكز القانونية، وبناء الثقة في الأنظمة الوطنية، لذا وضع المنظم شروطًا لتطبيق أثر افتتاح التسوية على العقود، كما وضع لها استثناءات معينة، وهو ما نظمه في المادة (٢٦)، **من نظام الإفلاس على النحو التالي:**

الاستثناءات الواردة بالنظام بشأن العقود التي لا تتأثر من إجراء افتتاح التسوية الوقائية:

١. العقود الحكومية:

قرر المنظم في نظام الإفلاس، وفقًا للمادة (١/٢٦)، بأنه لا تخضع عقود المنافسات والمشتريات الحكومية لإجراءات إنهاء العقود المنصوص عليها في المواد (٢٢ –٢٥) **وينتج عن ذلك عدة نتائج وأهمها:**

أ- العقود الحكومية تظل قائمة حتى لو بدأ المَدين في إجراءات الإفلاس.

ب-لا يجوز إنهاء العقود الحكومية بحكم التسوية الوقائية دون موافقة الجهة الحكومية المختصة.

ومفاد هذا النص أنه يوفر حماية للمشاريع الحكومية من التأثر بالتسوية الوقائية للمدين، مما يحافظ على استقرار العقود العامة، لأن تحقيق المصالح الوطنية فوق مصلحة الفرد لأن مصلحة الجماعة لها الأولوية عن مصلحة الفرد.

وهذا ما يتفق مع اتجاه المشرع المصري، حيث نظم ذلك في قانون الصلح وفي التعديلات في القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢١م، وذلك بمنح عقود التمويل والقائمين عليها ميزة في المادة (٧٢/ج) من قانون الصلح المصري، ٢٠٢١، لذا منح المحكمة سلطة إبطال أو فسخ الصلح، وترتب على ذلك إشهار إفلاس المَدين، إذ تستوفي الجهة

مقدمة التمويل حقوقها بمقدار تمويلها قبل استيفاء المبالغ المستحقة من الغرامات الجنائية أو الضرائب أو الرسوم أو التأمينات الاجتماعية، ولكن بعد حصول الدائنين ذوي التأمينات العينية على حقوقهم المقررة من أموال المدين، ومع ذلك يجيز للمنشأة التي قامت بتمويله ان يكون لها حق أولوية في استيفاء دينها، نظرًا لما لهذا العقود من خصوصية معينة وتعلقها بفئات لها الأولوية في الرعاية.

٢. عقود التمويل والتسهيلات المصرفية:

يمنح المنظم السعودي حصانة لعقود التمويل والتسهيلات المصرفية، فطبقًا لما جاء في المادة (٢/٢٦)، قانون الصلح المصري، لا يجوز إنهاء عقود التمويل مع المصارف بحكم التسوية الوقائية، **وهو ما يحقق بعض النتائج أهمها:**

أ- أن تلك الجهات سواء البنوك أو شركات التمويل تتمتع بحماية أقوى من بقية الدائنين.

ب-لا يمكن للمدين التخلص من التزاماته المالية تجاه المصارف بمجرد دخول إجراءات الإفلاس.

ونظم المشرع الإماراتي ذلك الأمر في المادة (٦٢) من قانون إعادة التنظيم المالي لسنة ٢٠٢٣، حيث أعفى بعض العقود من تأثير إجراء التسوية الوقائية، رغبة منه في تحسين أحوال المَدين التاجر حتى يستطيع الوفاء بالتزاماته، حيث يجيز المشرع أيضًا للمدين الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية مع الضمان أو بدونه، ويؤسس ذلك على ما يطلبه المَدين نفسه في طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، كما يمكنه أن يطلب ذلك في أي وقت قبل صدور القرار من المحكمة بالبت في الطلب.

كما يجيز المشرع للمدين أيضًا الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية بعد صدور قرار افتتاح الإجراءات إذا كان ذلك من ضمن بنود المقترح أو إذا تمت الموافقة عليه من قبل أغلبية الدائنين؛ إلا أن المحكمة قد يكون لها وجهة نظر أخرى فلا تُقر ذلك، وفي كل الأحوال يجب إخطار مقدم القرض أو التسهيلات بأن المَدين خاضع لإجراءات التسوية الوقائية[١١٥].

وأجازت الفقرة الرابعة من ذات المادة، الحصول على قروض مضمونة برهون على أصول المَدين المرهونة أو غير المرهونة، وفي حال كونها مرهونة يكون الرهن الحالي

[١١٥] المادة (٢/٦٢) من قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس الإماراتي لعام ٢٠٢٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

في مرتبة تالية للرهون السابقة له، وفي نفس السياق أجاز المشرع الإماراتي للمحكمة أن تأذن للمدين بالحصول على قرض جديد يمنح للدائن حق أولوية عليه بشرط أن يكون هذا القرض ضروريًّا لتسيير عمل المَدين ولا يتضمن أي أضرار لمصالح الدائنين أو إجراءات التسوية الوقائية.

يتضح مما سبق أن افتتاح إجراءات التسوية الوقائية في الأنظمة محل المقارنة، تعتمد نهجًا متوازنًا يراعي حماية المَدين، وضمان استقرار العقود، وحفظ حقوق الدائنين، حيث تتسم الأحكام الخاصة بالتسوية الوقائية بدرجة من المرونة القانونية التي تمنح المَدين فرصة لإعادة هيكلة أعماله دون التأثير السلبي في الدائنين، مع فرض قيود مشددة على إنهاء العقود بشكل غير منظم[١١٦].

إلا أنه يلاحظ أن نظام الإفلاس السعودي يتميز بموقف متوازن في تنظيم العقود خلال إجراءات التسوية الوقائية، حيث يمنح حماية قانونية متكاملة للمدين مع الحفاظ على حقوق الدائنين، مما يجعله أكثر توازنًا من بعض النظم المماثلة، ووفقًا للمادة (٢٥) تظل العقود قائمة ما لم تُفسخ بقرار قضائي، مما يقلل من أخطار تعطيل الأعمال ويمنح الاستقرار القانوني للمعاملات الجارية. كما أنه يقيد إنهاء العقود بحالات محددة[١١٧].

من ناحية أخرى يفرض النظام قيودًا أكثر صرامة على فسخ العقود الحكومية والمصرفية، حيث تمنع المادة (٢٦) إنهاء هذه العقود أثناء التسوية الوقائية، مما يجعله أكثر تشددًا في النظام.

وأخيرًا يلاحظ أنه عند مقارنة موقف المنظم السعودي بموقف المشرع الإماراتي والمصري، نجد أن النظام السعودي تفوق على كلا النظامين بشأن نوعية العقود التي أجاز لها الاستمرارية، على عكس النظام المصري، فهو لم يفرض تأثير افتتاح إجراءات التسوية الوقائية إلا بشكل محدد وغير واضح، ولكن النظام الإماراتي هو الأقرب في النصوص من النظام السعودي.

---

(116) See, Elizabeth Warren, and others, The Law of Debtors and Creditors: Text, Cases, and Problems [Connected eBook] (Aspen Casebook), 8th ed., Aspen Publishing, 2021.

[١١٧] المادة (٥٢) من نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ.

خاتمة

ناقش هذا البحث موضوع الآثار القانونية التي تترتب على افتتاح إجراءات الإفلاس في النظام السعودي وتم تسليط الضوء بشكل أساسي على نظام الإفلاس السعودي ولائحته التنفيذية بالمقارنة مع القانونين المصري والإماراتي، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، **وهي:**

أولاً: النتائج

١- تبين أن النظام السعودي يحقق التوازن الفعال بين مصالح المَدين والدائنين، ويوفر مرونة عالية تميزه عن النظام المصري والإماراتي وخصوصًا في الآليات المتبعة في تقديم طلبات افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، إذ يمنح المنظم السعودي تسهيلات عديدة للمدين؛ مما يسهم في تعزيز مصالح المدينين مع ضمان المحافظة على حقوق الدائنين. وتبين أيضًا أن هذه المرونة مقرونة بإجراءات ملائمة لبيئات الأعمال الهادفة لتحقيق الربح.

٢- كشفت الدراسة عن أن المنظم السعودي يمنح صلاحيات واسعة للمحكمة التجارية في الإشراف على التسوية الوقائية، حيث تشمل تعليق المطالبات، والموافقة على خطة التسوية، والتدخل عند الضرورة لضمان تحقيق العدالة بين الأطراف، وقد تمارس المحكمة تلك السلطات وتصدر قراراتها بناء على مبدأ حسن النية كما هو الحال في الفقرة الثانية من المادة رقم ١٥ من نظام الإفلاس، ويتبين عدم وجود معايير لضبط وتفسير هذا المعيار، مما قد يؤدي إلى تباين في أحكام المحاكم ويفتح بابًا واسعًا للاجتهادات.

٣- تبين من خلال الدراسة إمكانية إساءة استخدام إجراءات التسوية الوقائية، فرغم الضوابط التي وضعها المنظم، إلا أن هناك احتمالية لاستغلال هذه الإجراءات من قبل بعض المدينين كوسيلة لعرقلة المطالبات المالية دون نية حقيقية لإعادة الهيكلة.

٤- كشفت الدراسة عن الحاجة إلى توضيح معايير تعليق المطالبات واستثناءاتها، حيث لم يحدد النظام السعودي بشكلٍ كافٍ المعايير الدقيقة التي يتم بموجبها استثناء بعض المطالبات من التعليق، مما قد يؤدي إلى إشكالات قانونية في التطبيق.

(ISSN: 2537 - 0758)

٥- كشفت الدراسة عن غياب التكامل والتنسيق بين النظام القضائي والمنظومة المصرفية، حيث لا توجد آلية واضحة لربط إجراءات التسوية الوقائية بالقطاع المصرفي، وهو ما قد يقلل من قدرة المَدين على الحصول على التمويل اللازم لدعم خطته لإعادة الهيكلة.

ثانياً: التوصيات:

١- يُقترح على المشرع السعودي وضع ضوابط ومعايير لتفسير مبدأ حسن النية يستنير بها قاضي الإفلاس عند نظره لطلبات افتتاح إجراءات الإفلاس.

٢- يُوصى بوضع معايير واضحة لاستثناءات تعليق المطالبات، بهدف تحديد ضوابط دقيقة للحالات التي يجوز فيها استثناء بعض المطالبات من التعليق، لمنع استغلال هذا الإجراء على نحو يضر بحقوق الدائنين.

٣- يُقترح تعزيز تكامل المحاكم التجارية مع القطاع المصرفي، بحيث يُسمح بتوفير تمويل قصير الأجل للمدينين الملتزمين بخطط التسوية الوقائية.

٤- يُقترح إدخال تعديلات نظامية لمكافحة إساءة استخدام التسوية الوقائية، وذلك بتشديد الرقابة على المدينين الذين قد يستغلون التسوية الوقائية لتعطيل المطالبات دون وجود نية حقيقية لإعادة جدولة ديونهم.

٥- يوصى بالعمل على تحقيق المزيد من المرونة في التعامل مع العقود أثناء التسوية الوقائية، وذلك بتعديل بعض الأحكام المتعلقة بالعقود بحيث يتم وضع معايير واضحة لاستمرار العقود أو إنهائها وفقًا لمصلحة جميع الأطراف.

٦- يوصى بإجراء مراجعات دورية لتقييم مدى نجاح إجراءات التسوية الوقائية، وذلك بإجراء دراسات دورية لقياس مدى فاعلية النظام السعودي في تحقيق أهدافه، والاستفادة من نتائج هذه الدراسات في إجراء تعديلات نظامية مستقبلية.

٧- يُقترح تعزيز الحوافز للمدينين الذين يلتزمون بخطط التسوية الوقائية، عن طريق تقديم تسهيلات قانونية أو مزايا مالية للمدينين الذين يلتزمون تمامًا بخطط التسوية، بهدف تشجيعهم على الامتثال وتحقيق الاستقرار المالي في أسرع وقت.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: التشريعات وقرارات المحاكم:

- نظام الإفلاس، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ٢٨ /٥/ ١٤٣٩هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٢٢) بتاريخ ٢٤/١٢/١٤٣٩هـ.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٢٣ بإصدار قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس.
- قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، رقم ١١ لسنة ٢٠١٨.
- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس والقانون الصادر به رقم ١١ لسنة ٢٠١٨.
- قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م.
- المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ١٩٦٠ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ٣٠ رجب ١٤٤٢هـ.
- المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ٢١٠٧ لعام ١٤٤١هـ، تاريخ الحكم ٢٠ جمادى الثانية ١٤٤٢هـ.
- المحكمة التجارية بالدمام، القضية رقم ١٦٥٣ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ٢٣ ذو القعدة ١٤٤٢هـ.
- المحكمة التجارية بالدمام، القضية رقم ١٠٦١ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ١٤ جمادى الثانية ١٤٤٢هـ.
- المحكمة التجارية بالدمام، القضية رقم ٧٨٣ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ٢٨ جمادى الثانية ١٤٤٢هـ.
- المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ٢٤٧ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ١٥ رمضان ١٤٤٢هـ.
- المحكمة التجارية بمكة، القضية رقم ٢٠٠ لعام ١٤٤٢هـ، تاريخ الحكم ١٤ جمادى الثانية ١٤٤٢هـ.
- المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ١٦٥ لعام ١٤٤٤هـ، تاريخ الحكم ١٣ شعبان ١٤٤٤هـ.
- المحكمة التجارية بجدة، القضية رقم ١٦٣ لعام ١٤٤٤هـ، تاريخ الحكم ١٨ رمضان ١٤٤٤هـ.
- المحكمة التجارية بجدة، القضية رقم ١٣٠ لعام ١٤٤٤هـ، تاريخ الحكم ١٥ شعبان ١٤٤٤هـ

(ISSN: 2537 - 0758)

- المحكمة التجارية بالرياض، القضية رقم ١٤٠١٠ لعام ١٤٤٠هـ، تاريخ الحكم ١٨ ربيع الثاني ١٤٤١هـ
- المحكمة التجارية بالمدينة المنورة، القضية رقم ١٣ لعام ١٤٤٤هـ، تاريخ الحكم ٢٨ شعبان ١٤٤٤هـ

ثانياً: المراجع العربية

- أحمد عبد الرحمن المجالي، إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي دراسة قانونية تأصيلية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، المدينة المنورة، مج ٥٣، ع ١٩٢، ٢٠٢٠، ٦٢٣-٦٦٦.
- إلهام محمد إبراهيم، الدائن والصلح الواقي من الإفلاس، وفقًا للقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢١، بشأن تعديل بعض أحكام قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس بالقانون الصادر برقم ١١ لسنة ٢٠١٨، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مج ٤٧، ع ٤٧، ٢٠٢٤، ٣٣١١-٣٤١٠.
- بندر بن خالد الذبياني، وإبراهيم بن سالم الجهني، التسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد دراسة تحليلية، مجلة كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، طنطا، مج ٣٦، ع ٤، ٢٠٢١، ٦٢٨-٦٩١.
- حسين الماحي، تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩.
- زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.
- زينب السيد سلامة، التسوية الواقية من الإفلاس في النظام السعودي، معهد الإدارة العامة، السنة ٣٦، ع ٣، ١٩٩٦، ٣٤٧-٣٩٦.
- سميحة القليوبي، أحكام الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.
- سميحة القليوبي، الأسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٩.
- صالح بن محمد الهمامي، حقوق المَدين في إجراء التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج ٥، ع ٢٥، ٢٠٢١، ٢٤-٤٨.
- طارق فهمي الغنام، الأوراق التجارية والإفلاس في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي، الرياض، السعودية، ١٤٤٢هـ
- عبد الحميد الشواربي، موسوعة الإفلاس، دار الكتب والدراسات العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٢٢.

- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الطبعة الثالثة، الجزء الخامس، المجلد الثاني، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.
- عبد الله محمود محمد، حدود سلطة قاضي التفليسة في ضوء القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١.
- عبد المجيد بن صالح المنصوري، تعليق المطالبات في نطاق الإفلاس حقيقته، ومحله، وآثاره، وشروطه، ومدته، واستثناءاته، وإعلانه التكييف الفقهي، مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الجمعية العلمية القضائية السعودية، ع ٢١، ٢٠٢٠، ٦٧-١٣٥.
- عدنان صالح العمر، الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الإفلاس، ط ٤، مكتبة جرير، الرياض، السعودية، ١٤٤٢هـ.
- مجموعة من المؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، ذات السلاسل، الكويت، دون سنة نشر.
- محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دون سنة نشر.
- محمد بهجت قايد، الإفلاس والصلح الواقي منه، دار النهضة، القاهرة، مصر، ١٩٨٩.
- محمد بهجت قايد، عمليات البنوك والإفلاس وفقًا لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.
- محمد حسن الجبر، القانون التجاري السعودي، ط ٤، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٢١.
- محمد عبد المقصود غانم، شرح قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس، ط ١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ١٤٤١هـ.
- مصطفى كمال طه، أصول الإفلاس، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٦.
- معن محمد أمين القضاة، خصوصية سلطات المَدين في التسوية الوقائية لصغار المدينين وفقًا لنظام الإفلاس السعودي ٢٠١٨، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مج ٧، ع ١، ٢٠٢١، ١-٢١.
- ناريمان عبد القادر، النظام القانوني لشركة الشخص الواحد وفقًا للقانون المصري رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية دراسة مقارنة، دار النهضة، القاهرة، مصر، ٢٠٢٢.
- هاني بن سعيد الغامدي، إجراء التسوية الوقائية دراسة مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي ونظام الإفلاس السعودي، مجلة كلية الشريعة والقانون، مج ٢٥، ع ٢، ٢٠٢٢، ١٨٨١-١٩١٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Aurelio Gurrea-Martínez, Reinventing Insolvency Law in Emerging Economies, Oxford University Press, 2024.
- Charles Tabb and Ralph Brubaker, Bankruptcy Law: Principles, Policies, and Practice, 5th ed., Carolina Academic Press, 2021.
- Charles Tabb, Kara Bruce, and Laura Coordes, Law of Bankruptcy (Hornbooks), 6th ed., West Academic Publishing, 2024.
- David Marsh, A Straightforward Guide to Bankruptcy, Insolvency and the Law, Straightforward Publishing, 2023.
- Elizabeth Warren, and others, The Law of Debtors and Creditors: Text, Cases, and Problems [Connected eBook] (Aspen Casebook), 8th ed., Aspen Publishing, 2021.
- Hendra Siburian, Bernard Nainggolan, and Dhaniswara Harjono, "Application of Business Continuity Provisions in Bankruptcy to Increase the Value of Bankruptcy Assets," JILPR Journal Indonesia Law and Policy Review, vol. 6, 2024, 168-178.
- Herlina Basri, Faisal Santiago, Rifka Zuwanda, Hudi Yusuf, and Sugeng Samiyono, "Bankruptcy Legal System Reform in Settlement of Debtors' Debt According to the Bankruptcy Law," Nagari Law Review, vol. 7, 2024, 567.
- Kayode Akintola and Folashade Adeyemo, eds., Bank Insolvency Law in Developing Economies (Routledge Research in Finance and Banking Law), Routledge, 2022.
- Leon Trakman and Robert Walters, Contemporary Issues in Finance and Insolvency Law, Volume 1, Routledge, 2022.
- Michigan Legal Publishing Ltd., Federal Rules of Bankruptcy Procedure; 2022 Edition: With Statutory Supplement, 2022nd ed., Michigan Legal Publishing, 2022.
- O. Kayode Akinsola and Farinu Hamzah, "Legal Mechanisms for Corporate Restructuring: Understanding the Legal Landscape of Mergers, Acquisitions, and Bankruptcy Proceedings," 2025.
- Reinhard Bork and Renato Mangano, The Anatomy of Corporate Insolvency Law, Oxford University Press, 2024.
- Sjur Swensen Ellingsæter, Creditor Priority in European Bank Insolvency Law: Financial Stability and the Hierarchy of Claims (Hart Studies in Commercial and Financial Law), Hart Publishing, 2023.
- Stephen Sepinuck and Gregory Duhl, Problems and Materials on Bankruptcy Law and Practice (American Casebook Series), 3rd ed., West Academic Publishing, 2023.